الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف - بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم: .....

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de gestion.
Département des Sciences Economiques

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

إعداد الطالبتين
تروني مريم
تروني كلثوم

تحت إشراف
د.أوصيف لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

د. عيسى حجاب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	رئيسا
د. لخضر أوصيف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مشرفا ومقررا
د. سمير بن محاد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مناقشا

السنة الدراسية: **2019/2018**

شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر لنا السبيل، وبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أراد لها أن تكون لنا ، إذ صورها لنا في عملنا المتواضع هذا، الشكر إذ اجتهدنا، والشكر له إذا أصبنا،

بعونه فالحمد لله كثيرا....

نتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير لأستاذنا المشرف الدكتور" **أوصيف لخضر**" للإشرافه على هذه المذكرة وتوجيهاته القيمة، ونصائحه الرشيدة كما أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور" **صلاح محمد**" وكل من ساعدنا في اخراج هذه المذكرة واتمامها ولو بكلمة طيبة.....

"جزاهم لله عنا كل الخير"

فـــــهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	01
الفصل الأول:الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي	
تمهيد.....	05
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....	06
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها التاريخي.....	06
المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية.....	10
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....	11
المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية.....	16
المبحث الثاني: دور السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي.....	24
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي ومجالاته.....	24
المطلب الثاني: أهمية التوازن الاقتصادي.....	27
المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.....	31
خلاصة:.....	34
الفصل الثاني: السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي	
تمهيد.....	36
المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(2001-2016).....	37
المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة.....	37
المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة وتطورها في الجزائر.....	38
المطلب الثالث: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات العامة في الجزائر.....	40
المطلب الرابع: الموازنة العامة.....	42
المبحث الثاني : انعكاسات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي.....	44

المطلب الأول: انعكاسات السياسة المالية على التوازن النقدي.....	44
المطلب الثاني: انعكاسات السياسة المالية على التوازن المالي.....	45
المطلب الثالث: انعكاسات السياسة المالية على التوازن الخارجي.....	47
المبحث الثالث: مميزات ومحددات السياسة المالية في الجزائر.....	50
المطلب الأول: مميزات السياسة المالية في الجزائر.....	50
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الداخلي.....	54
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الخارجي.....	55
خلاصة.....	57
خاتمة.....	60
قائمة المصادر والمراجع.....	64

قائـــمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	37
02	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	39
03	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	42
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	51
05	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	53
06	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)	55

قائمة الأشـــكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	منحنى الطلب الكلي	09
02	منحنى العرض الكلي	10
03	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2016)	38
04	تطور النفقات العامة في الجزائر خلا الفترة(2001-2016)	40
05	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال (2001-2016)	52
06	تطور ميزان المدفوعات خلال فترة (2001-2016)	56

مقـــدمة

مقدمة:

تضم السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة غير المصحوب بارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه تلقائيا دون اللجوء إلى سياسات أخرى كالسياسة المالية والنقدية.

وفي هذا الإطار تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لما تقوم به من دور كبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات إدارة الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

وسبب المكانة التي تحتلها السياسة المالية في العصر الحديث، والتي أصبحت أكثر تطورا على ما كانت عليه في العصور القديمة، وهذا التطور نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير (جون ماينزكينز) في مؤلفه النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود، وما ترتب عليه في الواقع العملي على ضرورة تبني أراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومواجهة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية و السعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه، لقد توسع إطار التوازن ولم يبقى توازنا للنفقات والإيرادات في موازنة الدولة يقتصر على إقامة معادلة بين النفقات الإدارية لتسيير مصالح الدولة من جهة وبين الإيرادات من جهة أخرى، بل أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني، وبهذا يصبح التوازن متعدد الوجوه، وتزداد أنواعه بالاتجاه من الكم إلى النوع.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تتدخل الدولة في اقتصادها والتي تعاني من محدودية الموارد و الضغوطات الإنفاقية المتزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، الذي ينعكس على سياستها المالية، كما أن النفقات العامة الجزائرية هي ظاهرة مستمرة بسبب إتباعها السياسة التوسعية، وباستخدام أدوات السياسة المالية بما يسمح به التشريعات القانونية والإصلاحات الضريبية التي قامت بها لدعم مواردها المالية المحدودة بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

- هل السياسة المالية المطبقة في الدول النامية نفسها في الدول المتقدمة ؟
- ماهي العوامل المؤثرة على السياسة المالية ؟
- هل استطاعت أدوات السياسة المالية في الجزائر تحقيق التوازن الاقتصادي؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- السياسة المالية في الدول النامية نفسها المطبقة في الدول المتقدمة ؛
- تتأثر السياسة المالية بجملة من العوامل منها تقلبات على مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية ؛
- يساهم التطبيق الفعال لأدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- مكانة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي؛
- تأثير أدوات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي؛
- احتياجات الاقتصاد الجزائري للمزيد من الإجراءات والتحفيزات من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي.

أهداف البحث:

- دراسة الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي؛
- إبراز علاقة السياسة المالية بالتوازن الاقتصادي؛
- عرض مسار تطور السياسة المالية في الجزائر؛
- دراسة العلاقة التي تربط السياسة المالية بمؤشرات التوازن الاقتصادي كالتضخم وميزان المدفوعات.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم اختيار المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأنهما الأنسب لهذا النوع من الدراسات.

أسباب اختيار موضوع البحث:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع، فيما يلي:

– السياسة المالية لها دورها في توجيه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال أدواتها وما لها من أهمية ؛

– تأثر الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي والذي ينعكس حتما على السياسة المالية ؛

– الرغبة الشخصية في العمل في موضوع دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي كونه يؤثر في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية وباقي المجالات.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة، فيما يلي:

– الحدود الزمنية : تتمثل في الفترة الممتدة بين(2001–2016)

– الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر

عرض الدراسات السابقة:

– مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر 1990–2004"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

– منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران،2016.

– محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، مذكرة ماستر، فرع العلوم التجارية، تخصص مالية عامة، جامعة البويرة،2015.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة

– الفصل الأول: [الإطار النظري للسياسة المالية والتوازن الاقتصادي] ويتمحور حول

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛

المبحث الثاني: السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي.

– الفصل الثاني: [السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي]، وتطرقنا فيه إلى

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001–2016)؛

المبحث الثاني: مميزات ومحددات السياسة المالية في الجزائر؛

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي.

الفصل الأول

السياسة المالية

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

فالسياسة المالية تعمل على تحقيق التوازن في مالية الدولة، وذلك حسب ما يتوافق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني.

وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي لإسهاماتها الكبيرة في تحقيق التوازنات الجزئية والكلية على السواء، فهي وسيلة فعالة لتصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول:ماهية السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية والأهداف التي تسطرهاوتسعى للوصول إليها،كما أنّها أداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية،التي يتم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها،وبالذات في ظل الدور الواسع للدولة المعاصرة وبدرجات تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية،وسيتم التركيز في هذا المبحث على أبرز جوانب السياسة المالية.

المطلب الأول:مفهوم السياسة المالية وتطورهاالتاريخي

1. مفهوم السياسة المالية

هناك عدّة تعاريف للسياسة المالية نذكر منها:

التعريف الأول:تعرف السياسة المالية بأنّها:"مجموعة الأهداف والتّوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتّأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".[1]

التعريف الثاني:السياسة المالية هي الطريق التي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة.[2]

التعريف الثالث:يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام،وذلك لأنّ تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات،وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب،وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة.[3]

التعريف الرابع:السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد القومي.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن السياسة المالية هي الإجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة،قصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية،أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار.

---

[1]–محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامّة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص212.

[2]–عبد المطلب عبد المجيد،النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، القاهرة، 2000، ص425.

[3]–غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة:تحليل أسس الإقتصادياتالمالية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان،2003،ص25.

[4]–اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص183.

2. تطور السياسة المالية

سوف يتم استعراض تطور السياسة المالية عند كل من الكلاسيك وكينز، وذلك على النحو التالي:

1.1. السياسة المالية عند الكلاسيك:يبنىالتحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات لعل أهمها :

-سيادةالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن؛

-سيادة ظروف المنافسة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج ؛

-سيادة ظروف التوظيف الكامل.

فيظل هذه الافتراضات ؛ فإنّ التفاعل التلقائي لقوى السوق – أي جهاز الثمن– يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد،وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائما عند مستوى التوظيف الكامل،وذلك تماشيا مع فكرة قانون "ساي" للأسواق الذي ينص على أن " كل عرض يخلق الطلب عليه" حيث أنّأي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول ، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج. وهذا يعني أنّ زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضا إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم لايوجد عجز في الطلب الكلي. وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل دائما،وبالتالي، لاتوجد بطالة في المجتمع .وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الدخل عن مستوى التوظيف الكامل يكون اختلال عارض أو مؤقت سرعان ما يصحح نفسهبصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي : الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي والعدالة، والمرافق العامة– تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح – وبالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، وبالتالي مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.[1]

2.1. السياسة المالية عند كينز

يعد كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف الحد من الآثار الكارثية التي أفرزتها أفكار النظرية الكلاسيكية، والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى

[1]–محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، القاهرة، 2008،ص ص218–220.

التوازني للدخل الوطني، لاعتقاده بأنّ العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات،ومنه فإنّ زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب ستؤدي لزيادة حجم العمالة و التوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.[1]

وحسب كينزدائما، فإنّ الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنيي الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين الإنفاق الحكومي والضرائب، للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، لأنّ الاقتصاد القومي أساسا غير مستقر ولا يتصف بالتصحيح الذاتي دائما.[2]

لتتخلى السياسة المالية عن قواعدها التقليدية وتصبح وفقا للمفهوم الكينزي:"مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي"، لذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة،وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل[3].

وفيما يلي نشير إلى شكل كل من منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي وفقا للمفهوم الكينزي

أ- منحى الطلب الكلي :

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل الحقيقي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): يوضح منحنى الطلب الكلي

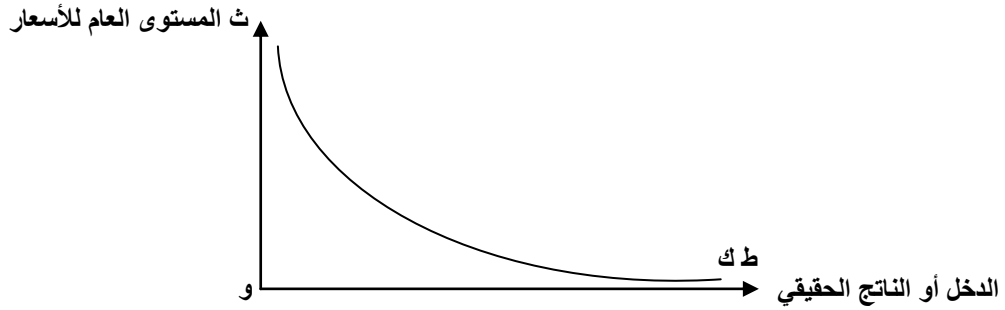

المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004،ص07.

[1]-محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص220.

[2]-حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب،الإسكندرية، 2000، ص21.

[3]-هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص53.

الشكل يوضح منحنى الطلب الكلي للعلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقي، حيث كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع مستوى الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح.

ب-منحنى العرض الكلي:

يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): يوضح منحنى العرض الكلي

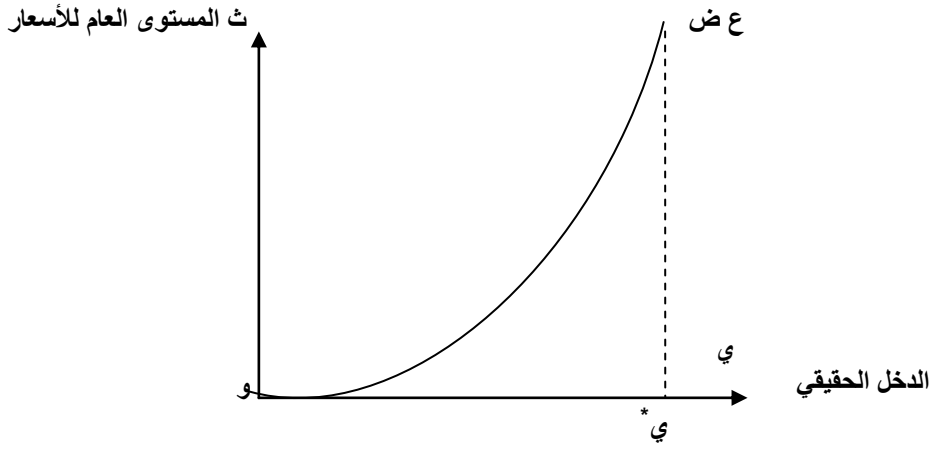

المصدر: المرجع السابق، ص 07.

نلاحظ من الشكل السابق أن منحنى العرض الكلي يوضح العلاقة الطردية بين مستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، بمعنى أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار و العكس صحيح .

المطلب الثاني:أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة لتحقيقها ،عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة،نذكر أهمها في النقاط التالية:[1]

1. التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة وأخرى متجددة،تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات والتي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع،وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام

[1]-رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص74.

والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة.

2. التوزيع العادل للثروات والدخل: إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل،حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش فتضخم، فتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

4. التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن، مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفقات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.[1]

5. التوازن العام: (التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام موارد كثيرة ومتنوعةللوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.[2]

[1]–عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص426.

[2]– المرجع السابق ، ص427.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

للسياسة المالية دورا هاما في النشاط الاقتصادي لذا فإنّ أي دولة تحاول جاهدة استخدامها بالشكل الصحيح من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، ولكن هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، ومن بين هذه العوامل نجد:

أوّلا:العوامل السياسية

يمكن توضيح الأثر بين السياسة المالية والعوامل السياسية في ثلاث نقاط:[1]

1. تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية: بحيث يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابغة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه، أو عن طريق الأحداث السياسية ذات الأصل المالي والناتجة عن أسباب مالية وضريبية.

2. تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:يمكن أن ينظر لهذا التأثير من جانبين أو من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة هي المسؤولة عن التوجيه المالي للدولة في أي تاريخ، بحيث تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواءً عن طريق السياسة الضريبية أو عن طريق النفقات العامة،أماّ من ناحية تأثر الوقائع السياسية نجد أنّ الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها التأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة،ومن هذه الوقائع نجد الأحداث العسكرية، الاضطرابات الاجتماعية وكذا الحملات الانتخابية.

3. التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:الميزانية هي التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة كعامل لدعم البرلمان أو كعامل لاندثاره.

كما أنّ هناك علاقة متبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق لا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

[1]–مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"حالة الجزائر2004–1990"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص63–65.

ثانيا:العوامل الإدارية

هناك تأثير متبادل بين العوامل الإدارية والسياسة المالية فكل يؤثر ويتأثر بالآخر،وذلك على النحو التالي: [1]

1. **تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:**يشمل هذا التأثير أثر البنيات الإدارية وكذا أثر السياسة الإدارية:

1.1. **تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:**هناك بعض البنيات الإدارية التي تحتاج إلى نفقات كبيرة، لما تحتويه من مرافق هائلة وعنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة توسيع الاعتماد على الأسلوب اللامركزي والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق بسبب مبالغة الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية في نفقاتها،كما أنّ الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب وهذا لندرة الكفاءات.

2.1.تأثيرالسياسة الإدارية على السياسة المالية:للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فمثلا بناء المصانع يكون مصدر للموارد المالية نتيجة لفرض الضرائب كما أنه يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك وبالتالي زيادة الموارد المالية.

2.تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:ويشتمل التأثير على المؤسسات الإدارية والتأثير على السياسة كما يلي:

1.2. تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:في الساحة الإدارية نجد أنّ أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، والحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يكون بمدى استقلالها المالي ولا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.

2.2. تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:هذا التأثير يتضح من خلال الجماعات المحلية والمنشآت العامة، حيث أنّ السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية عندئذ تكون سياسة مالية توسعية، أما إذا كانت الموارد غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية بحيث تكتفي بالمرافق الضرورية فقط.

[1]–محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، مذكرة ماستر، فرع العلوم التجارية، تخصص مالية عامة، جامعة البويرة، 2014، ص12.

ثالثا:النظام الاقتصادي

يمكن أن تتناسق السياسة المالية مع النظام الاقتصادي الذي تعمل في إطاره، لذلك سوف نحاول أن نقف على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية كما يلي:[1]

1. السياسة المالية في النظام الرأسمالي:نشأ النظام الرأسمالي على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي تكون السياسة المالية محايدة، إلا أن الظروف وتطور دور الدولة أدى إلى تطور النظام الرأسمالي، وبالتالي نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني، ومن ثم فإن دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية ينحصر في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

كما أن الضريبة تحتل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة.

2. السياسة المالية في النظام الاشتراكي:المجتمعات الاشتراكية هي تلك التي تتخذ الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها و التخطيط المركزي أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني، وتتولى الخطة الوطنية مسؤولية الملائمة بين الموارد المالية والبشرية، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد، وبالتالي فإنّ السياسة المالية هنا هي أكثر تدخلية لأن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني هو الاستثمار العام وليس الخاص،وبالتالي فإن السياسة المالية في هذا النظام لها عدة خصائص من بينها:

-المصدر الأساسي للإيرادات العامة وهو القطاع العام وليس الضرائب؛

-كبر حجم النفقات الاستثمارية للحصول على إيرادات،مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛

-القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فتكون من الدول الاشتراكية.

3. أثر درجة النمو الاقتصادي

تختلف طبيعة السياسة المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية على النحو التالي:

[1]-محفوظ فاطمة، المرجع السابق، ص 13.

1.3. السياسة المالية في الدول المتقدمة

نلاحظ أن هذه الدول تتميز بارتفاع معدل النمو الاقتصادي ووجود جهاز إنتاجي قوي مما يجعل الطلب الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار، وفي حالات الكساد تنتشر البطالة ويتراجع الإنتاج نتيجة لنقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين أنه في حالة الانتعاش يزداد الطلب الكلي ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية.

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم،فتقوم بزيادة أو خفض الضرائب لامتصاص الفجوة بين الادخار و الاستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل العجز في الموازنة للرفع في الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة: إذا كان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة،كذلك تلجأ لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تفاديا لحدوث تضخم نقدي.

وبصفة عامة يمكن القول أن الدول المتقدمة هي تلك الدول التي يلعب فيها الاستثمار الخاص دورا كبيرا، وبالتالي فإنّ السياسة المالية في هذه الدول تكون مساندة للاستثمار الخاص وتحاول سداد ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي وهذا بالتأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد.[1]

2.3. السياسة المالية في الدول النامية

تتميز الدول النامية أو كما يطلق عليها دول العالم الثالث بمجموعة من المميزات من بينها:تدني مستوى دخل الفرد ومنه تدني الدخل الوطني،مساهمة القطاع الصناعي بنسبة ضئيلة في الناتج الوطني،عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم حيث أن النظام السائد يجمع بين خصائص كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي وكذا انخفاض الاستثمار الإنتاجي،ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، انتشار البطالة والأمية...الخ.

[1]–درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره،ص ص 72–74.

وتتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل الموارد الإنتاجية العاطلة،وبالتالي فهي تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة وعليه فإن التوسع في الطلب النقدي سيؤدي إلى التضخم، كما أن عجز الموازنة العامة يكون بمعدلات كبيرة، وسبب هذا العجز هو ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة لكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة،وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى.

وبالتالي فإن السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه الدول تهدف إلى بناء جهاز إنتاجي قوي طريق تمويل التنمية الاقتصادية، ومنه يرتكز اهتمام الساسة المالية في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية لا يمكن تطبيقها بسهولة في هذه الدول لاختلاف الخصائص و الأوضاع السائدة فيها والمختلفة عن تلك السائدة في الدول المتقدمة.

ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد للتقليل من البطالة، كما تهدف أيضا إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، زيادة الإنفاق العام، تقديم الإعفاءات الضريبية لتشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية، كل هذه الإجراءات تساعد في إحداث التنمية الاقتصادية.

وهكذا نستخلص أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، قصور الجهات الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية هذا من جهة، وضعف الأجهزة النقدوية فيها من جهة أخرى، وبالتالي تستطيع الدول النامية استخدام السياسة المالية إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى لأجل زيادة الاستثمار و الإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا.

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال استعمالها للسياسة الضريبية، النفقات العامة، والعجز الموازني لأجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية، حيث سنسلط الضوء على كل أداة وفق ما تتطلبه، فيما يلي:[1]

أولا: السياسة الضريبية

تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها،وإن اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع،وسنستعرض في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الضريبية.

[1]–درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره،ص75.

تعريف السياسة الضريبية:

تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي من جهة ثانية.[1]

– وهناك تعريف آخر ينص على أنها "مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمدمستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".[2]

–مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج؛
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات للنهوض بها وتحقيق أهداف التنمية؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

ويقودنا الحديث عن السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة للسياسة الضريبية ، حيث يعرف النظام الضريبي على أنه " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل".[3]

إلا أن هذا المفهوم يمكن اعتباره مفهوما ضيقا، حيث هناك من يرى بأنه مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف.

وانطلاقا مما سبق يمكن ذكر أهم عناصر النظام الضريبي كما يلي:

– أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية؛

–مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب؛

–مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية

تجدر الإشارةإلى أن النظام الضريبي يختلف من دولة إلى أخرى،كما تتباين الأنظمة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت من فترة زمنية إلى أخرى، تبعا لتغير عدد ونوع مجموع الضرائب السائدة سيادة الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة.

---

[1]–قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص139.

[2]–يونس أحمد البطريق، المرسي السيد الحجازي، النظم الضريبية، دار الجامعية،الاسكندرية، 2004، ص23.

[3]–قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص141.

تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة على أنها " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود إليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.[1]

لكي تقوم الضريبة بوظائفها لابد من مرتكزات تقوم عليها، تتمثل فيما يلي:[2]

-تحديد الأولويات التي يسعى إلى تحقيقها النظام الضريبي في المدى الطويل والقصير؛

- المزج بين مختل الأدوات الممكن استخدامها عن بناء الهيكل الضريبي باختيار الضرائب الأكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛

-تحديد المعدلات التي تمكن في ذات الوقت من رفع المردودية، وتحقيق باقي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

تعبر السياسة الضريبية عن الشق الثاني للسياسة المالية، ونورد أهم وظائفها فيما يلي:[3]

1. **توجيه الاستهلاك:** وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتخفيضها من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات أو رفعها من أجل الحد من استهلاكات أخرى.
2. **توجيه قرارات أرباب العمل:** يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي للمجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجه الاستقطاب الاستثمار.
3. **زيادة تنافس المؤسسات:**يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج ويعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض تكاليف الكلية للإنتاج.
4. **تصحيح إخفاقات السوق:** يعمل سوق المنافسة الكاملة على تخصيص الموارد بشكل جيد، إلا أنّ هذا السوق غير موجود على أرض الواقع وهذا ما يبرر عجز الأسواق غير التنافسية عن تخصيص الكفء للموارد وذلك بسبب الآثار الخارجية التي تعمل على خفض التكاليف التي يتحملها الأفراد نظير نشاط معين (استهلاك، إنتاج).

[1]-محرزي محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008،ص14.

[2]-عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص172.

[3]-محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص ص57-59.

5.السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي: وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلاتالإعفاءات والتخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.

6.إعادة توزيع الدخول: من خلال التخفيف النسبي للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات مما يجعل أصحاب القرار أمام موقفين: إما خيار كفاءة تخصيص الموارد، وإما اختيار العدالة الضريبية.

7.تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة، لكونه تمويلا غير تضخمي.

8. توجيه المعطيات الاجتماعية:من خلال تشجيع الأنشطة الاجتماعي.

ثانيا: سياسة الإنفاق العام

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية لتحقيق أهدافها.

ويمكن تعريفها على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة".[1]

– كما تعرف النفقات العامة على أنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق نفع عام ".[2]

ويمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لعلاقتها باقتصاد السوق على النحو التالي:[3]

– إنفاق مستقل عن طبيعة النظام الاقتصادي: وهي نفقات يتطلبها وجود الدولة، مثل النفقات المتعلقة بوظائف التقليدية للدولة (دفاع، أمن ،عدالة ...الخ).

– إنفاق ضروري لقيام اقتصاد السوق: وهو عبارة عن جزء من نفقات الإنتاج، مثل النفقات على الخدمات الإدارية الضرورية لقيام المشروعات الخاصة والتي تحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزء من نفقة إنتاجها.

– إنفاق مكمل لاقتصاد السوق: ويهدف إلى إشباع حاجات المجتمع من بعض السلع التي يقوم بإنتاجها السوق مثل الإنفاق على التعليم والصحة.

---

[1]–حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص267.

[2]– نفس المرجع السابق، ص269.

[3]–محفوظ فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص18.

– إنفاق مصحح لقوى السوق: مثل الإنفاق الذي تقوم به الدولة السلع لإنتاج السلع الإنتاجية التي لا يستطيع نظام السوق تقديمها، الإنفاق على المنح والإعانات المقدمة للصناعات لزيادة إنتاجها.

أهداف سياسة الإنفاق العام

تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

أ– **النمو الاقتصادي:** يمكن إبراز هذا الأثر من خلال فكرة المضاعف والتي مفادها أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق، ويتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا كان قادرا على التجارب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، وكلما أنتج المضاعف أثره.

ب– سياسة الإنفاق العام ومستوى الأسعار: تستخدم الأسعار كأداة لتخصيص الموارد الاقتصادية ولهذا تعمل الدول على التأثير عليها باستخدام أداة الإنفاق العام تخفيضا أو تثبيتا أو رفعا،فقيام الدولة بتأمين بعض الخدمات الاجتماعيةكالصحة والتعليم يؤدي إلى تخفيض أسعارها، وتتدخل الدولة عن طريق دعم أسعار المنتجات أو الخدمات بما يؤدي إلى خفض أسعارها، ونجد أن الدول تعتمد على الإنفاق العامفي فترات الكساد وتخفيضه في فترات الرواج.

ج– سياسة الإنفاق العام وتوزيع الدخل: تسعى الدولة إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق العام إلى رفع مستوى المداخيل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية عندما يمنحون الإعانات النقدية.[1]

ثالثا: سياسة العجز الموازني

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية،وقد يكون هذا العجز غير مقصود، وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك.

وقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات وهو أمر صعب الحصول.[2]

[1]–غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة: تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة،عمان، 2003، ص247.

[2]–عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص201.

ولقد ظهر بعد الكلاسيك مفكرون، من أهمهم اللورد كينزوالذي لم يستوعب فكرة " ضرورة توازن الميزانية " على الأقل في إطار السنة الواحدة، وحاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الاقتصادية ومنه ضمان توازن على المدى الطويل (فكرة الميزانية الدورية).

أسباب العجز الموازني:

يمكن تقسيم أسباب العجز الموازني إلى مجموعتين:[1]

1. مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام

تتمثل هذه المجموعة فيما يلي:

– اعتماد نظرية العجز المنظم : وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من ليندال وكينز وميردال، وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي وتحدث هذه الزيادة آثار مباشرة على الدخل الوطني، وتكون ايجابية وذلك لأن الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة تتميز بالمرونة ووجود طاقات عاطلة يمكن استغلالها وتنشيطها.

– زيادة حجم الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

2. مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية

تتجلى هذه العوامل في شكل واضح في الدول النامية ونذكر منها:

– ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل الوطني الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.

– ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

– كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.

– اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة (مثل أسعار المواد الأولية) وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة.

أنواع العجز الموازني:

هناك عدة أنواع **للعجز الموازني، نذكر منها:**[2]

[1]–عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2]–حليمة رمول، دور السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة ماستر،فرع علوم التسيير، تخصص مالية عامة، جامعة أم البواقي، 2012،ص75.

1. **العجز الجاري:** ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية.
2. **العجز الشامل:** هو مجموع العجز المتعلق بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومة الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.
3. **العجز الأساسي:** هو عبارة عن العجز الجاري مطروح منه الفوائد علىالقروض المتعاقد عليها سابقا.
4. **العجز التشغيلي:** يعبر عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتفادي آثار التضخم.
5. **العجز الهيكلي:** يعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية(إيرادات ونفقات) دون أن تعكس الحقيقة في المدى الطويل، وهو يساوي العجز الشامل مطروح منه العجز الظرفي.

طرق تمويل العجز الموازني:

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازني، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل الخارجي ومصادر التمويل المحلي[1]، ولكل نوع من هذه الأنواع آثار مختلفة.

1. مصادر التمويل الخارجي:

يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل منح أو قروض ميسرة، حيث يمكن أن تأخذ المنح شكلا نقديا أو شكل مساعدات سلعية، تباع هذه السلع محليا تستخدم المبالغ المحصل عليها لتمويل العجز وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع.

أما القروض الميسرة أو التفضيلية، تتميز بكون معدلات فائدتها أقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى، وتتميز أيضا بأن لها فترة السماح طويلة نسبيا وبطول فترة السداد، وتمنح من قبل الدول أو المؤسسات المالية، وهي في معظم الأحيان تخصص في مشاريع معينة.

2. مصادر التمويل المحلي

يمكن للدولة تمويل العجز الموازني عن طريق مصادر التمويل المحلي، سواء عن طريق الاقتراض بين الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموما يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي.

[1]–عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية،مركز الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص132.

1.2. الاقتراض من المصرف المركزي: البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، وبالتالي فإن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي ليس له أثر توسعي على الطلب الكلي.

2.2. الاقتراض من البنوك التجارية: وهذا عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما يكون البنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون هذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي.

3.2. الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: وهذا عن طريق بيع سندات الدين العام للقطاع الخاص.[1]

آثار سياسة العجز الموازني:

إن اعتماد الدولة على سياسة العجز الموازني، يمكن أن يتولد منها مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية.

1. الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازني

وتشمل الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازني في أثرين هما:

أ- **الأثر على تدعيم استهلاك العائلات:** حيث أن طلب العائلات يمثل عنصرا هاما في النمو الاقتصادي، ويتم المحافظة على الاستهلاك من خلال رفع الدخل المتاح للعائلات ويكون هذا ممكنا نتيجة لسياسة التحويلات التي تفترض ارتفاعا في الإنفاق العمومي.

ب-الأثر على إنعاش استثمار المؤسسات: يرى كينز أن الارتفاع في الاستثماري يؤدي إلى زيادة الإنتاج النشاط والعمالة، ويسمح الاستثمار الإضافي برفع الإنتاج والدخل بحيث أن الادخار الإضافي يوازن الاستثمار الإضافي، ويتحقق هذا من خلال عمل المضاعف ومعجل الاستثمار.[2]

2. الآثار السلبية لسياسة العجز الموازني

هناك بعض الآثار السلبية لسياسة العجز الموازني من بينها:

أ- **أثر الإزاحة (المزاحمة):** يحدث هذا نتيجة لتمويل العجز الموازني وهذا ما يقلل من إمكانية استعمال هذه الطريقة للتمويل من طرف الخواص نتيجة لزيادة الطلب على الإقراض، ويمكن الحد من ارتفاع أسعار الفائدة من خلال زيادة الكتلة النقدية (عرض النقود) فارتفاع أسعار الفائدة يكون له أثر سلبي على

[1]- عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2]-عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

الاستثمار والرغبة في شراء سندات الدين العمومي الأمر الذي يؤدي إلى إزاحة القطاع الخاص، فيحل محله القطاع العام.

ويمكن التقليل من هذا الأثر عن طريق تحويل العملات الأجنبية إلى عملات وطنية من طرف البنك المركزي، بمعنى زيادة الكتلة النقدية.

ب- تدهور الحسابات الخارجية: هنالك علاقة قائمة بين العجز الموازني وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف المرن والحركة التداولية لرؤوس الأموال.

ج- الفعالية المحدودة لسياسة الميزانية: تعتبر فعالية السياسة المالية محدودة في ظل الاقتصاد المفتوح.

د-التفكير بالعقلية الكينزية: تتوقف فعالية السياسة المالية على مدى اعتماد الأعوان الاقتصاديون في سلوكهم على المنطق الكينزي أي أنه يحددون استهلاكهم على أساس مداخلهم، فحسب كينز فإن السلوك الاستهلاكي للأعوان يتحدد على أساس الدخل الجاري، أما حسب فريدمان فيتحدد على أساس الدخل الدائم، ومن هنا فإن تقديم السياسة المالية بالاعتماد على دراسة هذه السلوكيات قد يكون خطأ.

هـ- مشكل التأخرات:عادة ما تتقلص فعالية السياسة المالية بسبب التأخرات التي تتعرض لها، وهذا التأخر يكون ما بين الفترة التي يكون فيها التدخل ضروريا والفترة التي يحدث فيها التدخل.[1]

[1]-عبد المجيد قدي،نفس المرجع السابق، ص212.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

لا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن وسائل تحقيقه، فهنالك نماذج للتوازن بشقيه الجزئي والكلي، ونماذج للتوازن الداخلي والخارجي، ومن ثم نماذج التوازن الاقتصادي العام.

المطلب الأول:مفهوم التوازن الاقتصادي ومجالاته

1. مفهوم التوازن الاقتصادي:

يمتد مفهوم التوازن، في أبعاده التاريخية إلى اختلاف المدارس الاقتصادية في كيفية تحديده والوصول إليه، فالمدرسة الكلاسيكية ترى أن التوازن هو نتيجة طبيعية حيث يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، والفكرة الأساسية المنبثقة من هذا التحليل هو قانون " ساي" حيث أن كل إنتاج يخلق طلبه الخاص به، فيكون التوازن أوتوماتيكي، ولقد لقيت هذه الأفكار معارضة من باقي المدارس.

يمكن التعبير عن التوازن الاقتصادي في النماذج الاقتصادية يجب إن يتوفر شرط وهو توازن المتعارضة أو العلاقات المتعارضة في نقطة معينة، كذلك هنالك من يعرف التوازن بأنه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أي حاجز في الابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أي مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثم يمكن القول أن التوازن وضع ثبات نسبي.[1]

التوازن الاقتصادي في الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي على الظواهر الاقتصادية، فهو وصف لحالة تعادلية تتكافأ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادة أو نقصانا غيرها تلقائيا أو عمدا تأثرا بالعلاقة السببية أو تأثيرا فيها حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة أو تبتعد عنها[2], كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائما طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها.[3]

يمكن تعريف التوازن الاقتصادي على أنه وضعية تكون فيها المتغيرات المترابطة المختارة متوائمة مع بعضها البعض بحيث لا يوجد ثمة ميل داخلي لتغيير هذه الوضعية، أي أن التوازن يعبر عن وضع استقرار تام يتحقق حينما لا تظهر أي من المتغيرات الاقتصادية التي أدت إليه اتجاها للتغير.[4]

---

[1]–نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، التحليل الجمعي، جامعة الاسكندرية، 2000، ص22.

[2]–كساب علي، النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثالثة، الجزائر، 2009، ص16.

[3]–بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بالعباس، 2018، ص124.

[4]–ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص125.

مجالات التوازن الاقتصادي:

يأخذ التوازن الاقتصادي مجالين أساسيين وهما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي[1]

أولا: التوازن الاقتصادي الداخلي

ويقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عندها البطالة والتضخم وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند حدوث التناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات.

ويعتبر اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي مؤشر مهم في تفسير الاختلالات الاقتصادية بغرض توجيه السياسة الاقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، ويتحقق هذا التوازن عند تحقق التوازنات التالية:

أ- **توازن الاستهلاك والإنتاج:** حتى يحصل هذا التوازن يجب أن لا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي (العام والخاص)، نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال.

ب- **توازن الادخار والاستثمار:** الذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي، ويحصل هذا الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار، أي عدم موافقة الاستثمار المخطط للادخار الموجود فعلا.

ج- **توازن الموازنة العامة:** ويتحقق التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الإيرادات والنفقات وعند غياب هذا التوازن يحدث اختلال بما يسمى فائضا أو عجزا.

د-**التوازن النقدي:**ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد.

ثانيا: التوازن الاقتصادي الخارجي

يعرف الاقتصاديون التوازن الاقتصادي الخارجي على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات، ويجمع الاقتصاديون عموما على أنّ تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية بلوغها، ولذلك يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الاقتصاد.

وللإشارة نميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات، النوع الأول وهو التوازن الحسابي حيث يكون الميزان دائما في حالة التوازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في

[1]- شريف محمد، السياسات الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2010،ص 75.

المحاسبة، وهذا التوازن لا يعني توازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الاقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهم مخططي السياسة الاقتصادية.

ويعتبر ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما يتعادل الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه أي توازن سوقي، وهذا معناه أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمره ويستورده يساوي الإنتاج والادخار وصادرات المجتمع، كذلك كلما استند ميزان المدفوعات لتوازنه إلى العوامل المستقرة طويلة الأجل أعتبر متوازنا من الناحية الاقتصادية كأن يغطي العجز أو الفائض بحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، في حين عندما يعتمد على عوامل غير مستقرة كأن يغطي العجز أو الفائض بحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل أعتبر مختلا.

ويعبر الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات عن الاختلال الجوهري في المتغيرات أو المؤشرات الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل نمو الناتج الوطني.

كما لاحظنا أن هناك نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات يوجد نوعين من العجز في ميزان المدفوعات وهما:

- **عجز كامن:** الذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية، حيث لا توجد إجراءات تقييدية على الواردات أو على الصادرات، والتي تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.
- **عجز فعلي:**وهو العجز الظاهر في ميزان المدفوعات والذي يعادل رصيد المعاملات الاقتصادية في حالة قيام الدولة بفرض الإجراءات التقييدية على الواردات أو التأثير على الصادرات.[1]

المطلب الثاني: أهمية التوازن الاقتصادي

تعتبر نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي، ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية، وتتمثل أهميته فيما يلي:[2]

أولا: أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي

سوف نتطرق إلى توازن المنتج (مشروع) وتوازن المستهلك، لأن أهمية التوازن في هذا الإطار يعتبر من أشهر الاستخدامات في الاقتصاد.

[1]-شريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص89-92.
[2]-مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

1. أهمية التوازن الاقتصادي في توازن المنتج

إن المشروع الاقتصادي هو كل تنظيم له كيان مستقل بذاته وترجع ملكيته وإدارته إلى منظم واحد، يؤلف بين عناصر إنتاجه لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في السوق لتحقيق أهداف معينة، ويتوازن هذا المشروع بغض النظر عن السوق التي يعمل فيها في حالة تعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية ونوضح التوازن في ظل منافسة التوازن في ظل الاحتكار من خلال ما يلي:[1]

1.1. في ظل المنافسة التامة: وهنا نميز بين أجلين: الأجل القصير و الأجل الطويل

- **في الأجل القصير:** ويكون التوازن عند تساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي شريطة أن لا يقل الإيراد الكلي عن التكلفة المتغيرة، وبمعنى آخر أن يغطي الإيراد المتوسط، متوسط التكاليف المتغيرة.
- **في الأجل الطويل:** ومن خلاله تصبح تكاليف الإنتاج كلها متغيرة، أي تنعدم التكاليف الثابتة، وتحقق حرية دخول وخروج المنتجين من السوق، فإذا كان هناك ربح في الأجل الطويل فهذا يغري منتجين جدد للدخول إلى السوق مما يجعل العرض يرتفع والسعر ينخفض وبالتالي انخفاض الربح، وعليه يصبح الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط إلى المستوى الذي يلمس فيه منحنى التكلفة المتوسطة عند أدنى نقطة له، يتساوى فيها الإيراد المتوسط والتكلفة المتوسطة، هنا تزول الأرباح وينعدم الدافع لدخول المنتجين الجدد، وتصبح المشاريع كما في حالة التوازن.

2.1. في ظل الاحتكار:يمكن إبراز التوازن في الأجلين القصير والطويل كالآتي:

- **في الأجل القصير:** يحدث التوازن في الإنتاج عند العمليات التي تغطي أكبر ربح، وبالتالي يستمر الإنتاج ما دام كل وحدة منتجة تحقق ربحا صافيا، أي أنه على الرغم من أي وحدة جديدة ينتجها ستؤدي إلى خفض الإيراد الحدي الذي يحصل عليه، كما تؤدي إلي زيادة التكلفة الحدية، إلى أنه المراحل الأولى يكون مستوى الإيراد الحدي أعلى من مستوى التكلفة الحدية، بحيث يحقق ربحا موجبا، ويتوقف المنتج على الإنتاج عند النقطة التي تتساوى فيها التكلفة الحدية المتزايدة مع الإيراد الحدي المتناقص، فكل وحدة جديدة تنتج بعد هذه النقطة تجعل الإيراد الحدي أقل من التكلفة الحدية ومنه يتحصل المنتج على ربح حدي سالب يخفض من مرحلة الأرباح المحققة سابقا.
- **في الأجل الطويل:** إنّ هذا المنتج سيحتفظ بجملة الأرباح الغير العادية الذي حققها في الأجل القصير مع افتراض أن المنتج سوف يتمكن من إغلاق السوق على نفسه ويمنع المنتجين الآخرين من الدخول للاستفادة من الأرباح العادية، أما إذا كان المنتج يتحمل الخسارة في الأجل القصير واستمرت هذه

[1]-مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص153.

في الأجل الطويل، فإنه لا يتوقف الإنتاج نهائيا أو يغير من حجم مشروعه، ويكون المنتج في حالة توازن عند تساوي الإيراد المتوسط مع التكلفة المتوسطة وبذلك لا يتحمل أي خسارة ولا يحقق أرباح غير عادية.

2. أهمية التوازن الاقتصادي في توازن المستهلك

ويحقق توازن المستهلك عند الوضع الذي يحقق فيه أقصى إشباع له عندما يوزع دخله المحدود على أسعار السلع السائدة في السوق، وهنا نميز بين حالة تواجد السلعة أو أكثر ففي الحالة الأولى يتحقق التوازن عندما تتساوى المنفعة المكتسبة مع المنفعة المضحى بها عن كل وحدة، أما الحالة الثانية عند إنفاق دخله على أكثر من سلعة فيتحقق عندما تكون قيم المنافع الحدية لمختلف السلع المقسوم على أسعارها متعادلة مع قيمة المنفعة الحدية للنقود المضحى بها.[1]

ثانيا: أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية

لقد اعتقد الكلاسيك أن السياسة تستعمل لهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، كما تستعمل السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تخفيض أسعار الفائدة، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، إلى أن ظهر الفكر الكينزي الذي اثبت أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل انجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاح، بدلا من استخدام أدوات محددة بأغراض وأهداف محددة، وهو ما أدى إلى استخدام نماذج اقتصادية.

والنماذج الاقتصادية هي عبارة عن خليط من معارف عدة مثل النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء وغيرها، وتشكل هذه النماذج أداة رئيسية للتحليل الاقتصادي وتقييم السياسات، ويعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن صيغ وطرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة ومبسطة يمكن فهممها وتحليلها، وتأخذ هذه الطرق والصيغ شكل معادلات ورموز رياضية وإحصائية تساعد على شرح وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

ويربط النموذج الاقتصادي ما بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية، كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر، وذلك دائما مع تبسيط الواقع المعقد.[2]

إن تصميم النماذج الاقتصادية لا تعتبر هدفا في حد ذاته بل الوسيلة للقيام بالتنبؤات المستقبلية، وكذلك تحديد السياسات الاقتصادية واجبة الإتباع وتجنيب الاقتصاد المشاكل والاختناقات بتقديم أحسن الطرق لمعالجتها.

[1]–مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص154.

[2]-عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص10.

لكن عندما يصبح النموذج غير قادر على تفسير ظاهرة معينة يجب التخلي عنه وبناء نموذج جديد ولهذا يرتكز كل نموذج على ملاحظات معينة حول ظاهرة معينة هذا ما يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من نموذج لدراسة نفس الظاهرة.[1]

ثالثا: أهمية التوازن الاقتصادي لتصميم التخطيط الاقتصادي

يعرف التخطيط على أنه تلك العملية يتم من خلالها تحيد الأهداف التنموية واختيار الإجراءات والسياسات لتحقيقها خلال فترة زمنية في حدود الموارد المتاحة، كما يعرف أيضا الاختيار الواعي المقصود من جانب سلطة عامة للأمور ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية، والواقع أن الحافز على التخطيط الاقتصادي يبرز كقاعدة عامة في الأوقات الصعبة ذلك أنه كلما كان المستقبل مبهما زادت الحاجة للتخطيط، ففي سنوات الكساد خلال الثلاثينات والأربعينات حضي التخطيط وأنصاره باهتمام وتقدير عظيمين، وخلال الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد الأمريكي أكثر الاقتصاديات المشتركة في الحرب تخطيطا.[2]

إن الحاجة للتخطيط بالبلدان المتخلفة تبدو ضرورة لتوجيه التنمية الاقتصادية توجيها واعيا للأسباب التالية:

-بهدف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية؛

- لتحقيق أهداف المجتمع؛

- لإقامة المشروعات الاستراتيجية.

وليست الحاجة للتخطيط بسبب نقص الموارد فقط أو ندرة السلع، ولكن لأنه حتى الموجودة منها لا تستغل استغلالا كافيا، وضمن هذا الواقع تحتاج الدول النامية إلى بلورة أهدافها وتحديد أولويتها واختيار أكفأ الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، إضافة إلى حاجتها إلى القضاء الجمود الذي يميز اقتصادياتها، حيث كانت الأهداف تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الزراعي والتوسع في إقامة الوحدات وتحسين طرق وسائل الإنتاج مما يحقق فائض في الإنتاج الصناعي ويجعل الدول في غير حاجة إلى استيراد الكثير من السلع بل التوسع في تصدير فائض منها ولقد استخدم الاقتصاديون الموازنة الكلية كأدوات وأساليب فنية في التخطيط ولعل من أهمها نذكر:

-ميزان الفجوة التمويلية؛

-ميزان قوى العاملة.

[1]-مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص156.

[2]-عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ النشر، ص251.

رابعا: أهمية التوازن الاقتصادي لتصحيح الصدمات الاقتصادية

إن الأزمات الاقتصادية وليدة التقلبات الاقتصادية ذات نظام دوري فتحدث آثار سلبية على اقتصاديات الدول وخاصة في مرحلة الانكماش حيث يتأثر الأداء الاقتصادي وتظهر البطالة والتضخم والعجز في مختلف الموازين الكلية وغيرها من المشاكل الأخرى التي تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.

وتظهر أهمية التوازن الاقتصادي من خلال المعادلات التوازنية التي تستخدم كتدابير وقائية ضد هذه الدورات فمثلا معادلة الدخل:**Y=C+I** يمكن استخدامها كنموذج لتحليل الدورات بدلالة الدخل أو متغيرات أخرى، بحيث المعادلةI وC الاقتصادية إذا استطعنا تحديد المتغيرين تعكس النمط السلوكي للمستثمرين والمستهلكين، ويمكن تعميم هذه الاعتبارات على المعدلات التوازنية الأخربلتصبح كنماذج اقتصادية لوصف وشرح الدورات الاقتصادية ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة.

وقد اعتمد صندوق النقد الدولي سياسة التثبيت الاقتصادي لفك أزمة الدول النامية التي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام ومواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي على مستوى كلما كان الجهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال وتتضمن هذه البرامج إدماجا تدبر التثبيت التقليدية قصيرة الأجل وخاصة تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية.[1]

المطلب الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

إن استخدام السياسة المالية في علاج الفجوات الاقتصادية يكون كما يلي:

1. الفجوة التضخمية

1.1. تعريف التضخم: تعتبر مشكلة التضخم من إحدى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد السواء، فالتضخم يحدث في حالة اختلال اقتصادي ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على كل الحسابات الاقتصادية وكذلك يؤثر على الموازنات الداخلية والخارجية، ويعرف كينز التضخم الحقيقي بأنه طرف اقتصادي لا تؤدي فيه إضافة في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الإنتاج[2]، والمقصود من زيادة الطلب الكلي هو زيادة الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري في الاقتصاد لا ينبني عليه زيادة في حجم الإنتاج، وكذلك يعرفه البعض بأنه نقود كثيرة

[1]-العرابي ليلى، مسلوب جحيقة، دور أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصاديفي الجزائر، مذكرة ماستر، فرع العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015، ص ص39-40.

[2]–مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص225.

تطارد سلعا قليلة في التداول[1] ، ويمكن أن نجمل تعريف التضخم بأنه الارتفاع العام والمستمر في الأسعار الذي لا يواكبه زيادة في الإنتاج.

2.1. علاج الفجوة التضخمية: ليكن لدينا اقتصاد يعاني من فجوة تضخمية، بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي،(**AS<AD**)، حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد ففي حالة الاقتصاد لم يصل إلى وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المعروض يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة من أجل زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي)، إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. وفي حالة الاقتصاد في وضع التوظيف الكامل فإن الاقتصاد قد استنفذ جميع عناصر الإنتاج الموجودة فيه وهي موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة، إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة، وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة التضخم.[2]

ولمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي وهو مواجهة الفجوة التضخمية، وهي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي وفي نفس الوقت أداة فعالة في التأثير على الطلب الكلي، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي.

من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية وهي الضرائب فعند فرض ضريبة على الدخل، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار، فتقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية والتي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية، في محاولة لامتصاص الفائض النقدي في السوق.

[1]–نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص13.

[2]–بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص128.

1.2. الفجوة الانكماشية

1.2. تعريف الانكماش: إن الانكماش ظاهرة اقتصادية يترتب عليها ظواهر اقتصادية من بينها الكساد وبمفهوم المخالفة للتضخم فإن الانكماش هو كل نقصان في التداول النقدي يترتب عليه نقص في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية وتؤدي إلى نقص المستوى العام للأسعار.

2.2. علاج الفجوة الانكماشية: في حالة مغايرة قد تواجه الاقتصاد، بحيث يصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو(**AS>AD**)، في هذه الحالة فإن كمية الطلب الكلي أقل من حجم الناتج الموجود في الاقتصاد، وتسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية، فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون أي الفائض من السلع والخدمات، ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج، ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي، وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة البطالة، وذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.

تقوم الحكومة بالتدخل من أجل مواجهة الفجوة الانكماشية، من خلال محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق إتباع سياسة مالية توسعية، وتتمثل هذه السياسة في زيادة الإنفاق الحكومي الذي هو آخر جزء من السياسة المالية، والذي سيؤدي إلى حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يتساوى فيه كل من الطلب الكلي مع العرض الكلي.

استخدام الحكومة للأداة الثانية من أدوات السياسة المالية التوسعية وهي الضرائب، فإن مواجهة الفجوة الانكماشية يتم عن طريق تقليل حجم الضريبة على الدخل، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار، فتقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية وذلك لمواجهة الفجوة الانكماشية.[1]

[1]– بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص129.

خلاصة:

تعد السياسة المالية من إحدى مكونات السياسة الاقتصادية إن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفي بالغرض إذا استخدمت بمفردها وبمعزل عن السياسات الأخرى، لذلك وحتى يتم الاستفادة من هذه السياسة تحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسات المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

كما تبين لنا أن السياسة المالية في الدول النامية (الجزائر) تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بنياها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها.

بالإضافة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي حيث تعتبر الدول المتقدمة من النماذج التي استطاعت أن تسجل تقدما كبيرا عن طريق السياسة من خلال تحقيقها تكاملا ناجحا.

الفصل الثاني

السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي

تمهيد

إن السياسة المالية لأي دولة ما هي إلا البرنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع.

لقد لعبت السياسة السياسية المالية دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي نوعا ما في الجزائر حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة.

بناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(2001-2016)؛

المبحث الثاني: مميزات ومحددا ت السياسة المالية في الجزائر؛

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر (2001-2016).

نحاول في هذا المبحث التعرض إلى التطورات التي عرفتها السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والضريبي في ظل الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر، بالإضافة إلى الموازنة العامة، التي تعتبر كذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التنفيذية لوظائفها وتنظيمها لموارد الدولة، وضمان حسن استخدامها بما يتفق مع الأهداف المراد تحقيقها، ووفقا للظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل الإيرادات العامة.

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة قصد تغطية نفقاتها، وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة، إلى أداة للتأثير في الحياة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلى جانب الهدف المالي[1].

لقد اعتمدت الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة على الجباية البترولية، والتي تجاوزت نسبتها 50% في معظم سنوات الدراسة، وقصد تبيان مسار هذه الإيرادات خلال سنوات الدراسة نقدم الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (01): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة : مليار د ج

السنوات	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات العامة
2001	1403.84	2009	3178.70
2002	1500.25	2010	2923.40
2003	1451.45	2011	3198.40
2004	1528.00	2012	3469.08
2005	1629.70	2013	3820.00
2006	1683.43	2014	4218.18
2007	1831.28	2015	4952.70
2008	2763.28	2016	4747.43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية

[1]- درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 362.

الشكل رقم (03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

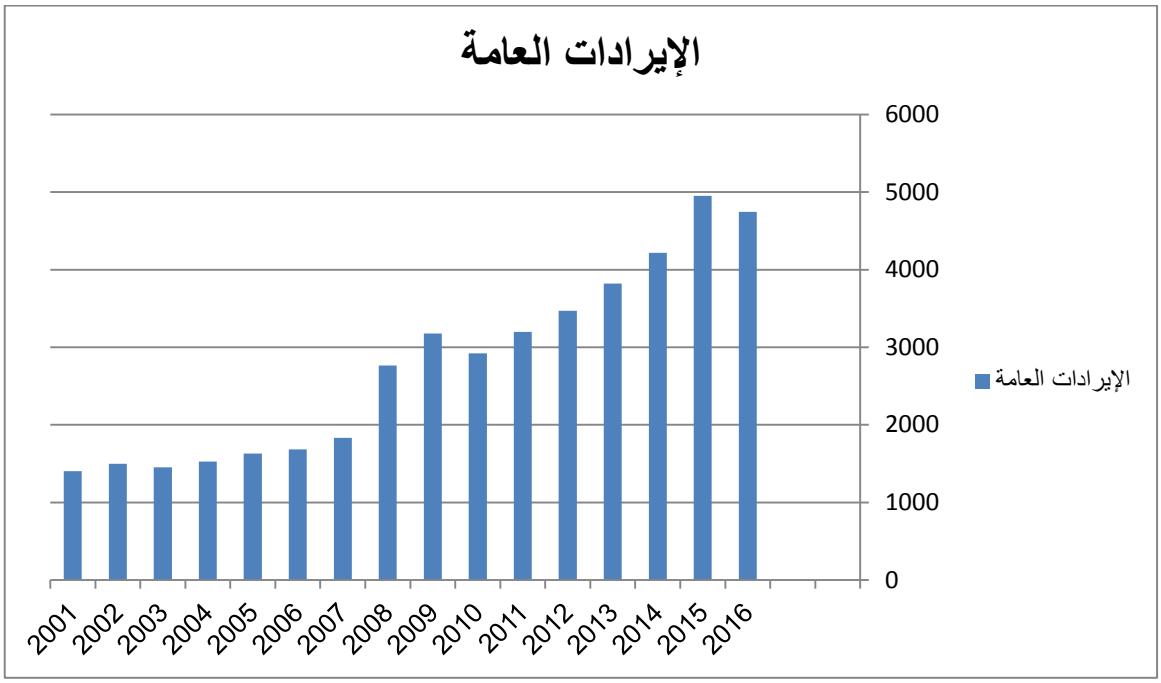

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تزايد من سنة لأخرى لإيرادات الميزانية، لكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة في النفقات العامة، مما يجعل العجز الموازني يزداد من سنة لأخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الإيرادات يعتبر انعكاسا مباشرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية (عامل خارجي)، لذلك يبقى الرفع من الإيرادات خارج المحروقات على المدى القصير والمتوسط، مع الاعتماد خطة استراتيجية على المدى الطويل هو التحدي الكبير أمام السلطات العمومية في الجزائر، حيث يجب تعبئة موارد إضافية مع مراعاة البعد الاجتماعي في حالة فرض ضرائب جديدة، والبعد الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بصفة عامة.

المطلب الثاني: تحليل النفقات العامة وتطورها في الجزائر.

لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العمومي بشكل متزايد نتيجة السياسة الإنفاقية التوسعية المعتمدة بعد تلك التقييدية التي اعتمدت في سنوات التسعينات، والسبب يرجع إلى تحسن مداخيل البترول مع بداية الألفية، وفي هذا الإطار اعتماد ثلاثة برامج إنفاقية هامة بغلاف مالي إجمالي قدره 443 مليار دولار، وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم برنامج النمو الاقتصادي (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، ثم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2015-2019).

وفيما يلي الجدول والشكل اللذان يوضحان تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة : مليار د ج

السنوات	النفقات العامة	السنة	النفقات العامة
2001	1507.90	2009	5474.50
2002	1765.49	2010	6468.70
2003	1929.40	2011	8272.40
2004	1920.00	2012	7745.50
2005	2302.90	2013	6879.80
2006	3555.30	2014	7656.10
2007	3946.60	2015	8753.52
2008	4882.10	2016	7984.80

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة تميزت بوتيرة نمو سريعة جدا، ابتداءً من سنة 2001 وذلك راجع إلى تحسن مداخيل المحروقات (ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية)، بحيث ارتفعت نسبة الزيادة من 0.03% سنة 2001 إلى 12 %سنة 2004، لتسجل نفس النسبة 12%سنة 2009، ثم ارتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة، وهو 27 %سنة 2011 وأخيرا انخفضت إلى 11% سنة 2014، وهذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي المشار إليها سابقا، وقد استمر المنحنى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015، وهذا رغم بوادر أزمة في أسعار البترول بدءً من السداسي الثاني لسنة 2014، أما فيما يخص نفقات سنة 2016 فقد عرفت تراجعا بما يعادل 9 %، وهذا نتيجة الإجراءات التقشفية في قانون المالية لهذه السنة.

الشكل رقم (04): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

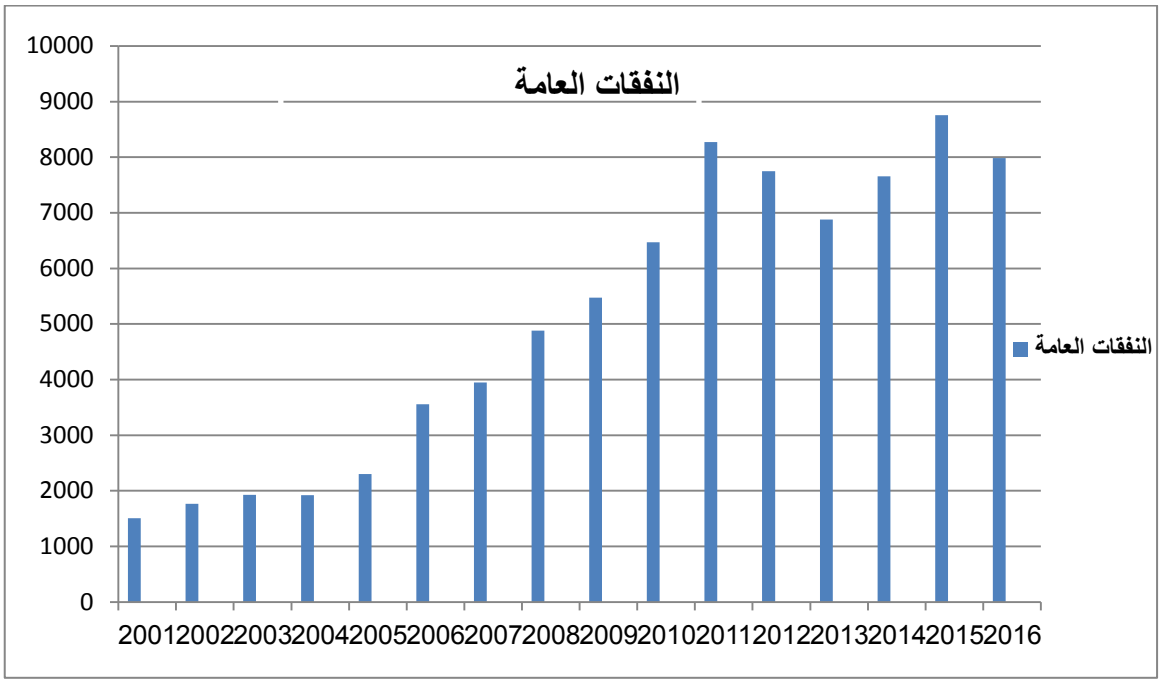

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

المطلب الثالث: الأساليب المساعدة على ترشيد النفقات في الجزائر.

تعتبر النفقات عنصرا مهما لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسة، لذلك يجب استعمالها بشكل عقلاني، وذلك باعتبارها موردا هاما للدولة يخشى من تبذيره وسوء استعماله ولترشيد النفقات يجب العمل وفق مبادئ أهمها[1]:

أولا: من حيث أفراد المجتمع

لابد أن تكون السلع والخدمات لكل مجتمع ما كافية، لتلبية حاجات الأفراد المناسبة لأذواقهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولهذا السبب يجب مراعاة السكان من حيث:

أ- **الكثافة السكانية:** يجب أن يكون هناك ارتباط بين زيادة الطلب وحجم الإنتاج من السلعة أو الخدمة كافي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع.

ب- **أعمار السكان:** يجب أن يكون هناك تناسب بين نوعية السلع والخدمات وبين عدد الشيوخ أو الشباب أو الأطفال في المجتمع، وإلا سوف يحدث تضارب حيث نجد السلع اللازمة تفيض عن حاجات المجتمع، بينما نجد الأخرى في ندرة تامة، وبالتالي يؤدي إلى ضياع في النفقات بالدرجة الأولى، ونقص في إشباع حاجات المجتمع بالدرجة الثانية.

[1]- العرابي ليلى، مسلوب ججيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

ج- نوعية السكان: لكي يكون هناك تناسق بين السلع المنتجة والخدمات وبين حاجات المجتمع بمختلف أنواعه، لابد على الجماعات المحلية أن تقوم بدراسة حول المجتمع المحلي.

د- دخل أفراد المجتمع: من الضروري أن تتناسب أسعار السلع والخدمات مع دخل الأفراد بصفة عامة والطبقة الفقيرة بصفة خاصة، كما يجب على الجماعات المحلية والحكومية أن تقوم بتوجيه المنتجات المجانية والمنتجات التي تباع بأقل من سعر تكلفتها إلى الطبقة المراد مساعدتها.

ثانيا: من حيث الخدمة أو السلعة نفسها

أ- لا يمكن استيراد سلع أو خدمات من الخارج لا تشبع حاجات أفراد المجتمع لأن ذلك يسيء إلى استخدام المال العام؛

ب-يجب أن يكون إنتاج السلع وتقديم الخدمات يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع مع مراعاة تغيرها في كل زمان ومكان؛

ج- عدم وجود مساوئ أو عيوب في السلع والخدمات المقدمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع؛

د- يجب أن يكون هناك تطابق بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: من حيث التخطيط

بعد القيام بكافة الإجراءات اللازمة لدراسة ثقافة وكثافة السكان، يجب وضع تخطيط محكم ودقيق يشمل نوعية وكمية وتكاليف الحاجات التي تشبع أفراد المجتمع على المدى الطويل، ولتحقيق ذلك يجب ما يلي:[1]

أ- لابد من دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، وذلك للتقليل من زيادة بعض التكاليف التي قد تنجم عن انخفاض قيمة النقود أو التضخم؛

ب- يجب أن لا يكون تغيير المشاريع مرتبط بتغيير الأشخاص.

رابعا: من حيث الموظفين

بالنسبة للموظفين الذين لا يملكون الخبرة اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم في كيفية تسيير صرف النفقات ولهم مرتبات منخفضة، غير كافية لتلبية حاجاتهم الاجتماعية، فلهذه الأسباب يجب القيام بما يلي:

أ- لابد من تدريب الموظفين القائمين بصرف النفقات بصفة دورية لرفع كفاءاتهم المهنية؛

ب-توظيف ذوي الكفاءات في أماكنهم المناسبة.

[1]- العرابي ليلى، مسلوب ججيقة، نفس المرجع السابق، ص 102.

المطلب الرابع: الموازنة العامة.

يعتبر القانون 17/84 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر، حيث عرفها في مادته السادسة على أنها تشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها.

كما عرفها القانون 21/90 بأنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز والنفقات برأس المال وترخص بها"[1].

إذن الموازنة العامة للدولة هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

ولمعرفة تطور الميزانية العامة للدولة في الجزائر نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2018).

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية العامة	رصيد الميزانية العامة/ الناتج المحلي الإجمالي %
2001	1507.90	1403.84	-104.06	-02
2002	1765.49	1500.25	-265.24	-05
2003	1929.40	1451.45	-477.95	-09
2004	1920.00	1528.00	-392.00	-06
2005	2302.90	1629.70	-673.2	-08
2006	3555.30	1683.43	-1871.87	-21
2007	3946.60	1831.28	-2115.32	-22
2008	4882.10	2763.28	-2118.82	-19
2009	5474.50	3178.70	-2295.8	-22
2010	6468.70	2923.40	-3545.3	-29
2011	8272.40	3198.40	-5074.00	-35
2012	7745.50	3469.08	-4276.42	-26
2013	6879.80	3820.00	-3052.8	-18

[1]- القانون 21/90 المؤرخ في:1990/08/15، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

2014	7656.10	4218.18	-337.92	-18
2015	8753.52	4952.70	-3800.82	-20
2016	7984.80	4747.43	-3237.37	-17

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (01) و (02)

رصيد الموازنة = إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة.

من خلال المعطيات أعلاه يتضح العجز المتزايد للميزانية العامة (الرصيد السالب)، وهذا نتيجة التزايد المستمر للنفقات العامة من جهة، وعدم مواكبة الإيرادات العامة لهذا التزايد من جهة أخرى، وكما هو معلوم أن هذا العجز كان يمول (بداية من سنة ...)، عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، هذا الأخير أصبح يعرف تآكلا مستمرا مما يجعل إشكالية تمويل العجز الموازني تطرح من جديد، ولعل التصريح الأخير للوزير الأول في (2016/3/02)، والذي مفاده أن الخزينة العمومية ستحصل على تسبيقات من البنك المركزي وفق الآليات القانونية المعمول بها، تصب في هذا الاتجاه، لكن قد تكون بصدد وضع تضخمي جديد.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

تعتبر السياسة المالية للدولة بمثابة الدم الذي يتدفق في الإنسان، وبالتالي فهي كالأوكسجين الذي يتنفس به الاقتصاد وبدونها تشمل الوظائف الأساسية للدولة (الاقتصادية، السياسة، الاجتماعية، العسكرية، الأمنية ...)، فهي الأداة الآلية الأساسية التي عن طريقها تسخر الموارد البشرية ، المادية والمالية لإنجاز وتنفيذ السياسات الإصلاحية والبرامج التنموية، بل هي المقياس الذي يبيّن عدالة توزيع الثروة على المجتمع من عدمها، بهدف الوقوف على التوازن الاقتصادي العام للجزائر وموقعه من الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة نتناول التوازن المالي، التوازن النقدي، والتوازن الخارجي.

المطلب الأول: انعكاسات السياسة المالية على التوازن النقدي

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة في أي دولة، وفي واقع الأمر فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها، ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار ، ومن ناحية أخرى فإن هناك ارتباطا قويا ومباشرا بين السياسات الاقتصادية وأهدافها، وكفاءة وفعالية أدائها بين الجوانب البنيوية والهيكلية للنظام السياسي، حيث أننا سندرس تطور التضخم في الجزائر للفترة (2001-2016)[1].

الجدول رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار د ج

السنوات	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%
2001	4.2	2009	5.7
2002	1.4	2010	4.3
2003	2.6	2011	4.5
2004	3.6	2012	8.89
2005	1.6	2013	3.25
2006	2.5	2014	2.8
2007	3.7	2015	4.78
2008	4.8	206	4.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (05): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

[1]- حليمة رمول، مرجع سبق ذكره، ص 135

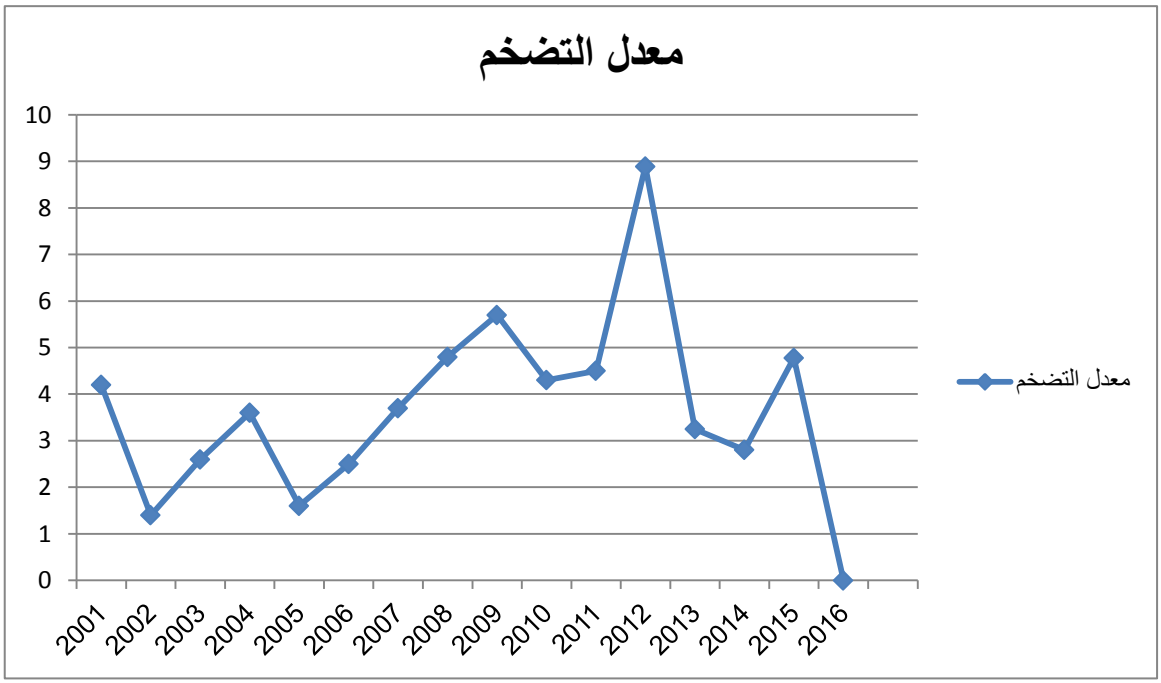

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يلاحظ من خلال الشكل أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعا مستمرا، وهذا يتزامن مع التوسع في الإنفاق العمومي، حيث أن معدل التضخم قد كان 4.2%سنة 2001لينخفض إلى 1.6%سنة 2005، ليرتفع إلى 8.89%كحد أقصى سنة 2012، ثم انخفض من جديد سنة 2014 إلى 2.8%، لكنه بلغ نسبة 5.13% إلى نهاية سبتمبر من سنة 2015 (مشروع قانون المالية لذات السنة كانت في حدود 3%)، وهذا ناتج بالدرجة الأولى عن التوسع في الإنفاق العمومي، أثر تفعيل حركية الاستثمار ورفع الأجور (إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل)، أما خلال سنة 2016، فإن معدل التضخم المحقق هو 4%.

المطلب الثاني: انعكاسات السياسة المالية على التوازن المالي الداخلي

إن السياسة المالية في الجزائر تتأثر بمختلف المؤشرات الخارجية، لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية من تغير، كون الإيرادات في الجزائر ترتكز بنسب عالية على الجباية البترولية، حيث يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى المتمثلة في الجباية العادية فهي مرتبطة بوتيرة النشاط الاقتصادي، وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية، لدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف[1].

أولا: رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

[1]- درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 156.

الجدول رقم (05): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

الوحدة: مليار د ج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة
2001	1403.84	1507.90	-104.06
2002	1500.25	1765.49	-265.24
2003	1451.45	1929.40	-477.95
2004	1528.00	1920.00	-392.00
2005	1629.70	2302.90	-673.2
2006	1683.43	3555.30	-1871.87
2007	1831.28	3946.60	-2115.32
2008	2763.28	4882.10	-2118.82
2009	3178.70	5474.50	-2295.8
2010	2923.40	6468.70	-3545.3
2011	3198.40	8272.40	-5074.00
2012	3469.08	7745.50	-4276.42
2013	3820.00	6879.80	-3052.8
2014	4218.18	7656.10	-337.92
2015	4952.70	8753.52	-3800.82
2016	4747.43	7984.80	-3237.37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ثانيا: تحليل رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، أي تحقيق مبدأ توازن الميزانية العامة، لكن هذا المبدأ ليس بالضرورة محقق وقد يختل التوازن بين الإيرادات والنفقات نتيجة عدم قدرة الدولة جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات لمعالجة أزمة اقتصادية ما، أو تحقيق أهداف اجتماعية بكون أثرها إيجابي في الأجل البعيد بتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية.

وبالرجوع للجدول السابق يمكن ملاحظة بأن قيمة النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر، وأسرع من تطور قيمة الإيرادات، وتبعا لذلك تكبدت مالية الدولة عجزا مزمن يرجع إلى توسع

الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتا، حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا العجز الذي عرفته الجزائر بسبب ارتباطها بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات الموازنة بنسبة زادت عن 50%.

المطلب الثالث: انعكاسات السياسة المالية على التوازن الخارجي

يتمثل التوازن الخارجي في حجم التعامل مع العالم الخارجي، الذي يصوره ميزان المدفوعات الذي يحظى بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي، فضلا عن ما يدرج فيه من معاملات، إنما يعكس من حيث المحتوى، قوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية على المستوى الدولي.[1]

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات.

قبل أن نتطرق إلى تحليل ميزان المدفوعات في الجزائر يجب أولا معرفة ما هو ميزان المدفوعات، وما هي مكوناته، وأيضا يجب معرفة الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

مفهوم ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات ورقة إحصائية يسجل فيه كل المعاملات التجارية والمالية والنقدية بين المقيمين والغير مقيمين خلال فترة زمنية محددة.

مكونات ميزان المدفوعات: يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات، وهي كالآتي:

1- **حساب العمليات الجاري:** ويضم هذا الحساب الميزان التجاري، ميزان الخدمات وخدمات التحويل من جانب واحد.

أ- **الميزان التجاري:** ويشمل الميزان التجاري صادرات وواردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المتطورة.

ب- **ميزان الخدمات:** يضم عمليات التجارة غير المنظورة، من نقل وتأمين وخدمات البنوك والسياحة، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية، نفقات البعثات التعليمية ...الخ.

ج- **حسابات التحويل من جانب واحد:** وسميت بالتحويلات من جانب واحد، لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة جراءها أي التزام، وتشمل الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات ...الخ.

2- **حسابات العمليات الرأسمالية:** وتضم هذه الحسابات جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال طويل الأجل، وحساب رأس المال قصير الأجل.

[1]-روشو عبد القادر، محمد راتول، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الكلي الجزائري خلال الفترة (2001-2016)، مجلة الاستراتيجية والتطور، العدد 12، الجزائر، 2016، ص179.

3- حسابات التسويات الرأسمالية: يسجل صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات، وذلك بغرض إجراء تسوية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي لأن ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي.

ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

يكون تدخل الدولة من خلال هذه السياسة بالعمل على تغيير الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص في الاتجاه الذي يخدم حالة ميزان المدفوعات، فتكون هذه السياسة انكماشية في حالة عجز في الميزان التجاري، وذلك بتقليص الإنفاق الحكومي والاقتصار فقط على النفقات الضرورية والمتعلقة ببناء الهياكل الاقتصادية والنفقات الاجتماعية أو تقليص الإنفاق الخاص من خلال رفع الضرائب المباشرة على الأرباح وكبح الإنفاق الكلي، بما فيها الإنفاق على الواردات، وبالتالي التخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

أما إذا كانت الدولة تعاني من فائض في الميزان فهي تقوم بسياسة توسعية من خلال توسيع الإنفاق الحكومي، وكذا زيادة الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين بتخفيف الضرائب أو إلغاء بعضها، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات وامتصاص الفائض وتقليصه، ويمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات(مليار/دولار)
2001	6.1	2009	3.9
2002	3.6	2010	14.6
2003	7.4	2011	26.3
2004	9.2	2012	22.2
2005	16.9	2013	10.8
2006	17.7	2014	4.75
2007	29.55	2015	14.39-
2008	37.0	2016	30.3-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (06): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

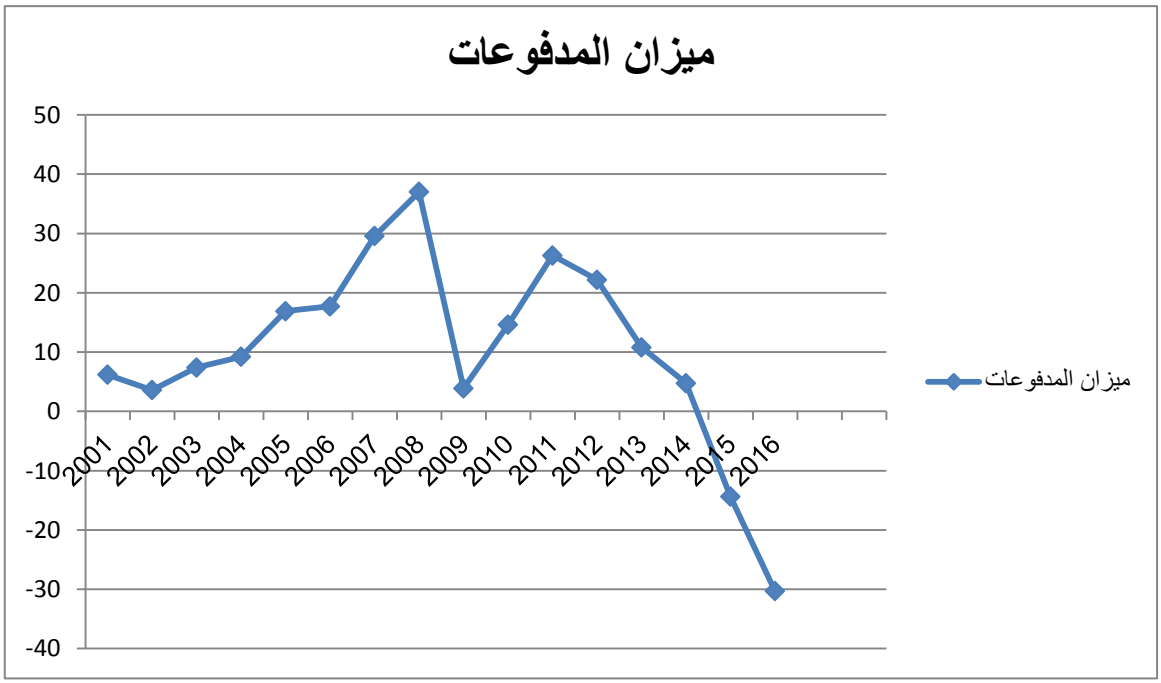

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول يلاحظ أن ميزان المدفوعات قد عرف تذبذبا واضحا خلال الفترة (2001-2016)، قبل أن يعرف منحنى تنازلي بدءً من النصف الثاني لسنة 2014، بالرغم من أن رصيد هذا الميزان كان موجبا على العموم، فمن رصيد موجب بمقدار 6.2 مليار دولار سنة 2001، إلى 37.0 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفض إلى 3.9 مليار دولار سنة 2009، وهذا الارتفاع والانخفاض راجع أساسا إلى عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأخيرا انخفض هذا الرصيد إلى 4.7 مليار دولار إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2014، وهذا الانخفاض راجع إلى تدني أسعار البترول ومن جهة أخرى إلى الارتفاع المستمر في فاتورة الاستيراد، ذلك أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لم تساير حجم الإنفاق المعتمد خلال هذه الفترة بالرغم من أن عبء المديونية الخارجية تم التخلص منه منذ سنة 2006.

لكن أهم ملاحظة يمكن ذكرها هنا هي أن الرصيد أصبح سالبا (-14.39 مليار دولار) خلال الأشهر التسع الأولى من سنة 2015، واستمر هذا العجز خلال سنة 2016 وهذا بفعل تراجع الرهيب في أسعار البترول، حيث وصل في بعض الفترات إلى 25 دولار للبرميل، وتهديد خطير للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يتطلب التدخل السريع من قبل السلطات العمومية.

المبحث الثالث: مميزات ومحددات السياسة المالية في الجزائر

تتصف السياسة المالية بالعديد من الخصائص والمميزات، فهناك ما يتعلق منها بالعجز المالي وهناك ما يتعلق بالإنفاق العام، وهناك ما يتعلق بالضرائب، كما أن لهذه السياسات تحديات تواجهها عند أدائها عملها على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي تكون في غالب الأحيان حاجزا أمام تحقيقها نتائج مرضية، حيث أنها تمثل عتبة أمام عمل هذه السياسة وتحقيقها لأهدافها، وهذه التحديات يمكن أن تكون على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

المطلب الأول: مميزات السياسة المالية في الجزائر.

يمكن أن نشير إلى أهم مميزات السياسة المالية فيما يلي[1]:

أولا: العجز المتنامي للميزانية العامة للدولة

قد لا يشكل العجز في الميزانية العامة للدولة أية مخاطر بالنسبة لبعض الدول، حيث أنه يمكن أن يصلح الأحوال الاقتصادية، وخاصة في ظروف الكساد الدوري كما في البلدان النامية في دعم الجهود التي تبذل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شريطة ألا يتحول هذا العجز إلى صفة هيكلية عبر زمن الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من الأدوار التي يمكن أن تلعبها سياسة التمويل بالعجز، إلا أن الإفراط فيها قد يؤدي إلى مجموعة ضخمة من الآثار الضارة التي قد تمس بهيكل الاقتصاد.

وبالنظر إلى الموازنات العامة لمعظم الدول النامية نجدها تتميز بالعجز المستمر والمتنامي (العجز الحقيقي وليس المحاسبي)، وتشير الوقائع على صعيد اقتصاديات هذه الدول إلى أن هذا العجز قد أدى في نهاية المطاف إلى وقوع هذه الدول تحت مظلة رحمة المؤسسات المالية الدولية لمعالجة هذا العجز اعتمادا على الميكانيزمات التي فرضتها عليها، والتي أدت إلى نتائج كانت غير مرضية.

وبالنظر إلى وضع الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر نجدها كغيرها من البلدان النامية التي أصبح فيها عجز الميزانية العامة أمرا مألوفا، استمر لعدة سنوات على الرغم من الفوائض التي تم تحقيقها في بعض السنوات، إذ يمكننا من خلال الجدول أدناه ملاحظة هذا العجز المستمر والمتزايد خلال فترة الدراسة وبذلك نسجل الملاحظات التالية:

– يظهر جليا أن العشرية الأولى من الألفية الثالثة تميزت باستمرار عجز ميزانية الدولة، وهو ما يشكل امتداد لاتجاه هذا العجز بالنسبة للسنوات السالفة، وقد تم تحقيق فائض طفيف سنة 2002 بقيمة 29.4

[1]- محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2013، ص ص 230-234.

مليار دينار جزائري، نتيجة انخفاض النفقات العامة وارتفاع طفيف في الإيرادات العامة عن سنة 2001، غير أن باقي السنوات كلها شهدت عجزا أين ارتفع من 60.9 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 1884 مليار دج سنة 2010، وقد يرجع هذا الارتفاع اللافت للنظر إلى التوسع في النفقات العامة من سنة لأخرى.

- أيضا من خلال كل هذه السنوات تم تسجيل انخفاض في حجم العجز بمعدل 28 % سنة 2009، حيث وصل إلى924 مليار دج بعدما كان العجز يعادل 1293 مليار دج سنة 2008، لكن ما لبث أن عاود العجز الارتفاع سنة 2010 ليصل إلى 1884 مليار دج.

- أهم ما يمكن ملاحظته هو نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام، حيث أن هذه النسبة هي في ارتفاع مستمر أين كانت سنة 2000 تعادل 1.5 %، وأصبحت سنة 2010 تعادل نسبة 15.6%، وهي أعلى نسبة تم تحقيقها خلال هذه الفترة، فإلى غاية سنة 2005 لم تكن هذه النسبة تتعدى 5% لكن ابتداءً من سنة 2006 ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ، أين فاقت معدل 13%سنة 2007، ورغم الانخفاض المسجل في السنتين اللاحقتين إلا أنها عاودت الارتفاع لتصل إلى نسبة تفوق 15%.

والواقع أن اتجاه العجز في الميزانية العامة للدولة في الجزائر نحو التفاقم، الذي يعكس الاختلال الهيكلي الذي تمر به المالية العامة الجزائرية وسياستها الاقتصادية، قد كان متزامنا مع ظهور أزمة التنمية في الجزائر من جهة ومقترنا بالصدمات الخارجية الكثيرة (كصدمة تقلبات أسعار الصرف وانخفاض الطلب العالمي على المواد الخام المصدرة من طرفها، وصدمة تقلبات ارتفاع أسعار الواردات ...إلخ)، التي تلقتها نتيجة الوضع الضعيف وغير المتكافئ الذي احتلته –وما تزال– في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

وعلى الرغم من الجهود التنموية التي بذلتها وتبذلها الجزائر، إلا أن ما يبدو هو أنها لم تنجح في تغيير علاقات التبعية التي تربطها بالاقتصاديات المتقدمة، خاصة في مجال اعتمادها على المحروقات وبالتالي اختلال هيكل الصادرات وكذا الواردات من السلع والخدمات.

الواقع أن العجز في الميزانية سببه الظاهر هو نمو الإنفاق العام بمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة، والأسباب الحقيقية التي قد تكون أسهمت في تفاقم هذا العجز متعددة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

– سياسة الخوصصة التي انتهجت تحت ضغط برنامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، حيث كانت هذه السياسة إلى حد ما عن خسارة مواد مالية مهمة كانت تدخل إلى ميزانية الدولة، ومن ثم أسهم اختفاؤها في زيادة عجز الموازنة العامة.

– العامل الثاني هو الإعفاءات الضريبية السخية التي أقرها النظام الجزائري، إضافة إلى ما تضمنته قوانين الاستثمار من تحفيزات للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء، وهو ما يؤدي إلى فقدان ميزانية الدولة إلى موارد ضخمة ويساهم بشكل أو بآخر في تباطؤ نمو الإيرادات الجبائية للدولة[1].

– التوسع المستمر في الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية والمتعلقة بالإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي، والتي وضعت بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني، إضافة إلى زيادة المخصصات المتعلقة بالرواتب والأجور فضلا عن توسيع حجم العمالة في القطاع العام.

ثانيا: تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية.

كثيرا ما تعتمد الدول النامية على النفقات العامة من أجل تنشيط الطلب الكلي، وقد برء"كينز" تدخل الدولة عن طريق النفقات العامة، أين أشار إلى ضرورة تدخل الدولة واستخدام الموازنة العامة كوسيلة أساسية، لهذا التدخل على أساس أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة لأخرى بسبب تدهور الميل للاستثمار، مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية، وأن الدولة من خلال إنفاقها العام كفيلة بموجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التوظيف الكامل وتجنب مشكلات البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

إن اعتماد الجزائر على التدخل عن طريق الإنفاق العام قد لا يؤدي مبتغاه، ولا يحقق الأهداف المرجوة في كثير من الأحيان علاوة على المخاطر المحتملة، ويعود ذلك إلى ارتباط النفقات العامة في الجزائر بعوائد قطاع المحروقات الذي يخضع للتقلبات الدولية، وهناك الكثير من المخاطر المحققة التي تنجم عن اعتماد الجزائر على تمويل نفقاتها العامة بما يفرق أحيانا نسبة 60% من الإيرادات المرتبطة بالمحروقات، هذا الخطر يتجسد في كون أن الجزائر لا تتحكم في هذه الأسعار، ثم أنها تعتبر عضو من منظمة الدول المصدرة للبترول، وأخيرا ضعف المكانة التي يمثلها الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية.[2]

وما يمكن تسجيله هو أن الجباية العادية لم تغطي النفقات العامة إلا في حدود 32%، وعلى العكس من ذلك، فقد شهدت هذه النسبة تراجعا ابتداءً من سنة 2006، حيث وصلت أدنى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 23%، مما يشير بصفة عامة إلى الاختلال الذي تشهده المالية العامة على اعتبار أن حصة

[1]- محفوظ فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 122.
[2] -المرجع السابق، ص123.

التمويل الأكبر للنفقات العامة تعتمد على مصدر الجباية غير العادية، وقد يعود أحد الأسباب في ذلك إلى جمود الجهاز الإنتاجي، الشيء الذي يقلل من العائدات الجبائية الناتجة عنه.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي كان له أثر واضح على السير الحسن للسياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي، مما ترتب عنه آثارا على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، كما كان له تأثيرا مباشرا على إدارة الإنفاق العام في الجزائر.

ثالثا: تعدد وتغير تشريعات النظام الضريبي.

حاولت السلطات العمومية وضع نظام ضريبي بسيط يسهل التعامل به، وعليه خلال هذه الفترة صدرت عدة تعديلات، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 38 إجراءً ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام أما قانون المالية لسنة 2002 تضمن ى32 إجراءً ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2003 تضمن هو أيضا 68 إجراءً ضريبيا، وهكذا تقريبا نجد نفس الأمر في كل السنوات، وإلى غاية 2009، التي حمل فيها قانون المالية حوالي 50 إجراءً ضريبيا، وسنة 2010 التي حمل فيها قانون المالية حوالي 57 إجراءً ضريبيا[1].

يوصف قانون المالية 2016 بأنه قانون عادي، ولكنه جاء في ظرف اقتصادي استثنائي يتسم بالانخفاض المستمر لأسعار البترول في الأسواق الدولية.

كما يستشف من هذا القانون التوجه الواضح للحكومة الجزائرية والبحث عن موارد جديدة (بديلة)، لمواجهة انخفاض أسعار البترول، وفيما يلي سنعرض بإنجاز أهم الأهداف والمؤشرات الاقتصادية الكلية المحققة من خلال قانون المالية لسنة 2016:

إن التدابير المالية والجبائية المقترحة في قانون المالية لسنة 2016 تساهم في تعزيز التوجه والاستغلال الأمثل للموارد المالية، وترشيد النفقات العامة، وذلك من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير، وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى اعتماد إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي قصد تغطية الطلب الكلي المحلي.

وقصد مواجهة الانخفاض المستمر لأسعار البترول، والمحافظة على التوازنات المالية للبلد، فإن هذا القانون يهدف إلى تحقيق:

– تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد المحلية؛

[1]- محمد إبراهيم مادي، المرجع السابق، ص 236.

- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي؛
- تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات؛
- الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية؛
- ترشيد نفقات التسيير والرفع من نجاعة الاقتصاد القومي؛
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

رابعا: غياب التنسيق الهادف بين أدوات السياسة المالية.

وهذا يعتبر من السمات التي تتصف بها السياسة المالية في الجزائر، حيث أنها لا تحمل في طياتها التنسيق بين أدواتها في كثير من الإجراءات التي يتم اتخاذها، وهذا لا يعني وجود تعارض بينها، لكن أن تقوم الدولة بمنح إعفاءات ومزايا ضريبية، وبالتالي التخلي عن حق الدولة في تلك الأموال من جهة وتقوم بمحاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية التي لم تستطع أن تحققه من جهة أخرى، ولذلك نرى أن السياسة المالية تفتقد إلى التنسيق المركز والهادف لتحقيق أهداف السياسة المالية، وبالتالي السياسة الاقتصادية ككل.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الداخلي.

الواقع أن السياسة المالية في الجزائر كغيرها من السياسات الأخرى لا تعمل في محيط منعزل عن ما يحدث في المحيط الإقليمي والدولي، وتستطيع الحكومة إقرار سياسة مالية معينة خلال فترة زمنية معينة، لكن لا يجب عند وضع هذه السياسة إغفال التحديات التي قد تعيق عملها وقد تحول دون تحقيقها لأهدافها، ومن بين هذه التحديات فيما يلي[1]:

أ- **الاختلال الهيكلي (البنيوي):** تواجه السياسة المالية تحدي التخلص من الاختلال الهيكلي بين القطاعات، طالما أن الاقتصاد الجزائري يلاحظ عليه عدم وجود توازن بين القطاعات الاقتصادية، إذن أن نسب مساهتمها في الناتج الداخلي الخام تختلف وتبقى ضعيفة، وتميل المساهمة الأكبر إلى قطاع معين يتمثل في قطاع المحروقات، سيطرة هذا الأخير انعكست أيضا وبشكل لافت على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث يساهم بنسبة كبيرة جدا تصل إلى 97% من حجم هذه الصادرات، مما ينجم عنه الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه هيكل الصادرات الجزائرية.

ب- إحلال الجباية البترولية: لا شك أن هيكل الإيرادات الضريبية تساهم فيه الجباية البترولية بنسبة مرتفعة، وكان أحد أهم الإصلاحات الضريبية التي أقدمت عليه الجزائر إحلال الجباية العادية محل

[1]- محفوظ فاطمة، المرجع السابق، ص 126.

الجباية البترولية، والواقع أن هذا يعتبر تحديا للسياسة المالية، إذ لم تستطع إلى حد الآن المضي قدما في تحقيق نتائج مرضية في هذا المجال، طالما أن أقل نسبة للجباية البترولية من إجمالي الحصيلة الضريبية تم تحقيقها من سنة 2000 إلى سنة 2010 هي نسبة53%وذلك على الرغم من الارتفاع المسجل في حصيلة الجباية العادية، وتبقى بذلك المالية العامة الجزائرية تعاني خللا يؤثر وينعكس على الأهداف المسطرة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

ج- ترشيد الإنفاق العام: بالنظر إلى تطورات الإنفاق العام، نجد أنه ينمو بشكل ملحوظ ويلاحظ أيضا الاهتمام بنفقات التجهيز في الفترة الأخيرة، وهو شيء إيجابي يشير إلى التوجه الذي يصب نحو تشجيع الاستثمارات، إلا أن ذلك لم يمنع من بقاء قيمة نفقات التسيير مرتفعة ضمن هيكل النفقات، الواقع أن السياسة المالية تواجه تحدي ترشيد الإنفاق العام، بما يؤدي إلى تحديد الأهداف الإنمائية المسطرة بدقة وتحقيق الحكم الراشد الذي يقوم على تخصيصها وصرفها، ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن اعتماد الجزائر لبرامج تنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو يتطلب سياسة مالية مدروسة، ومتينة وشاملة تراعي التنسيق بين قوانين عمل وأداء وأهداف أدوات السياسة المالية.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة المالية في الجزائر على الصعيد الخارجي.

وتتمثل في تلك المتغيرات التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على أداء السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، ونرى أن من أهمها ما يلي[1]:

أ- **التنافسية الدولية:** الواقع أن العالم الاقتصادي اليوم يشهد الكثير من التطورات في ظل ما يعرف بالعولمة، وأصبحت الدول المتخلفة ومنها الجزائر تتأثر بكل الصدمات والأزمات التي قد تحدث على الصعيد العالمي، نظرا لتبعية هذه البلدان لهذه الدول، وفي الحقيقة أن الاقتصاد الجزائري يعاني الكثير من الاختلالات على الصعيدين الكلي والجزئي، الشيء الذي جعل منه اقتصادا غير مناسبا، إذ لا يحتل مكانة كبيرة بين اقتصاديات الدول المتخلفة علاوة على اقتصاديات الدول المتقدمة.

وحسب تقرير البنك الدولي فإن البلدان النامية لها ثلاثة مخاطر رئيسية في الأمد القصير، مؤشرات الأسواق المالية، التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، ارتفاع أسعار الغذاء، الشيء الذي من شأنه أن يحدث اضطرابات واسعة النطاق، مما قد يؤثر على المالية العامة للاقتصاد الجزائري، ويؤثر أساس على أداء السياسة المالية بسبب المخاطر غير المتوقعة.

[1]- محفوظ فاطمة، المرجع السابق، ص 126.

ب-التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية: تعتبر التكتلات الإقليمية والعالمية من بين أهم المظاهر التي أفرزتها العولمة، ذلك أنها تسمح بتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المنطوية تحتها، والواقع أن تعامل الجزائر مع دولة ما يختلف عن تعاملها مع تكتل اقتصادي، وبذلك فإن التكتل الاقتصادي الإقليمي أو العالمي يفرض على الجزائر شروطا تمس سياستها الاقتصادية وبشكل أدق سياستها المالية.

إن توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية فرض عليها إعادة النظر في سياستها المالية، خاصة ما يتعلق بنظامها الضريبي فيما يخص الرسوم الجمركية، وبعض أنواع الضرائب، والاقتصاد الجزائري يمر بوضع لا يسمح له فرض شروطه بقوة على أي تكتل اقتصادي، يفرض عليه أيضا مواجهة تحدي تنسيق السياسة الاقتصادية بين هذه الدول، وبشكل أكثر دقة تنسيق سياستها المالية في مجال الإنفاق الحكومي، وكذا مجال الضرائب بحصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية.

ج-المنظمة العالمية للتجارة: تحاول الجزائر جاهدة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أبدت استعدادها من خلال محاولة تطبيق الشروط المفروضة عليها من دول هذه المنظمة، وفي الواقع فإن تطبيق هذه الشروط يفرض على الجزائر إعادة مراجعة سياستها المالية في مجال الضرائب، وخاصة في المجالات المحددة ضمن التعاملات في هذه المنظمة.

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يفرض على صانعي السياسة المالية الجزائرية الالتزام بالعديد من المبادئ الضريبية والالتزام بالعديد من الضوابط التي وردت في اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، إضافة إلى الالتزام بالضوابط المتعلقة بالتعريفة الجمركية، وبذلك يعتبر الانضمام لهذه المنظمة تحديا كبيرا خصوصا بالنسبة للسياسة المالية التي ينبغي تطويرها واتخاذ التدابير المواكبة لانضمام الجزائر.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يلاحظ أن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الانتاجية.

أما الإيرادات العامة تميزت باعتمادها على الجباية البترولية مثلت هذه الأخيرة أكبر من 60 %من الإيرادات الإجمالية غير أن الجباية العادية عرفت نوع من التحسن، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية وأغلب سنوات فترة الدراسة.

فإن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية جوهرية تعكس في واقع الأمر التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

خـــاتـــمة

خاتمة

تؤكد الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية على أهمية ودور السياسة المالية في انجاح الجهود المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الكلي، وتتضح هذه الأهمية من خلال التعرض على الآثار التي تتركها هذه السياسة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، ومن ثم الدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات التي يتعرض لها، ولعل هذا ما يمنح النظام المالي للدولة إمكانية التأقلم مع جميع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويحدد طبيعة هيكله وبنيانه.

كذلك فإن تأثير السياسة المالية لا يتحدد بصفة منعزلة ولكن يتحدد في سياق سياسة اقتصادية واجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات والمعطيات الكفيلة في تحقيق التوافق بين أهداف السياسات الاقتصادية الأخرى من جهة وأهداف السياسة المالية من جهة أخرى، وهو ما يفرض التدقيق في طبيعة السياسة المالية المتبعة ونوعية القرارات المتخذة ولا سيما المتعلقة باختيار طبيعة الاقتطاعات الضريبية وملائمة معدلاتها، وكذا ترشيد الإنفاق العام وفق معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية

أولا: نتائج البحث

من خلال ما تطرقنا إليه في موضوع السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تتميز السياسة المالية عن باقي السياسات الأخرى بأدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة و الإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة، لما لها من تأثير على وضعية التوازن الاقتصادي؛

– تميزت السياسة الإنفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلات النمو من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة ، وقد مثلت نفاقات التسيير النسب الأكبر، وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات القطاع العام من صحة وتعليم...الخ، أما نفقات التجهيز فهي الأخرى عرفت نمو متواصل وهذا راجع إلى تراكم المشاريع غير المنجزة وخلق استثمارات جديدة ؛

– إن السياسة الإيرادية في الجزائر تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات الجبائية بشقيها (العادية والبترولية)، وقد عرفت خلال فترة الدراسة تزايد مستمر وبمعدلات نمو متذبذبة بتذبذب الإيرادات الجبائية البترولية، والتي ترتبط هي الأخرى بالمتغيرات الخارجية.

– تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالداخلية أو الخارجية منها، وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي المستقر إلى أن الوضع ظرفي ويرجع إلى تحسن أسعار النفط.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

– فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على تماثل السياسة المالية في الدول النامية والدول المتقدمة فهي خاطئة، لكون السياسة المالية في الدول المتقدمة يتم تمويل النفقات عن طريق الإيرادات وهو ما يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية، أما في الدول النامية لا يتم تغطية النفقات بالإيرادات وإنما يتم اللجوء بالتمويل بالعجز مما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة المالية ؛

– أما فيما يخص الفرضية الثانية التي تنص بتأثر السياسة المالية بجملة من العوامل منها تقلبات على مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية فهي صحيحة، حيث ساهمت السياسة المالية المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري وتحقيق التوازن الاقتصادي العام في المدى المتوسط خلال الفترة(من2001إلى2016) ؛

– تنص الفرضية الثالثة على أن السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة المتبعة في الدول لتحقيق النمو في الاقتصاد، وقد توصلنا إلى أن هذه الفرضية أمر يتعلق بمدى ترشيد هذه السياسة من خلال ترشيد الحوافز الضريبية وكذا ترشيد النفقات الاستثمارية بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العجز الموازني.

ثالثا: الاقتراحات

بناء على تطرقنا إليه في بحثنا، وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج، ارتأينا تقديم بعض المقترحات على النحو التالي :

– ضرورة توسيع الوعاء الضريبي و تقليص الضغط الجبائي، من خلال تنويع الضريبة وتخفيض النسبة قصد إحلال الجباية المحلية مكان الجباية البترولية ؛

– تبسيط الإجراءات الضريبية وعصرنة إدارة الضرائب بما فيها تكوين وتأهيل المستخدمين ؛

– حتمية ترشيد النفقات والعمل بمبدأ الحوكمة في تسيير المال العام ؛

– إعادة النظر في حجم الدعم الاجتماعي وطرق منحه والفئات المستفيدة منها؛

– ضرورة التحكم في ملف الواردات من حيث المواد المستوردة والإجراءات الرقابية ؛

– الاتجاه نحو التنمية و النجاعة الاقتصادية والتنويع الاقتصادي؛

- المزيد من التسهيلات في مجال الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها ؛
- تفعيل وتنشيط السوق المالي قصد إيجاد بدائل تمويلية للاقتصاد الوطني.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها، فإننا نقترح الآفاق التالية للبحث:

- دور السياسة المالية في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة المالية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب

1- ابراهيم نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي، جامعة الاسكندرية، 2000.
2- البطريق يونس أحمد، الحجازي المرسي السيد، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
3- الجمل هشام المصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007.
4- دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، 2000.
5- دراز حامد عبد المجيد، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
6- الربيعي رجاء، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
7- الروبي نبيل، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، القاهرة، دون تاريخ نشر.
8- السريتي محمد أحمد، نجى علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
9- سلمان مصطفى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2000 .
10- صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر،2005.
11- عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
12- عبد المجيد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي للمبادئ، الدار الجامعية، القاهرة، 2000.
13- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبعة الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
14- علي كساب ،النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ، الجزائر،2009 .
15- الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والانفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية)، مركز الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.
16- محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.
17- محي الدين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ النشر.
18- الموسمي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994 .

19- النقاش غازي عبد الرزاق، المالية العامة **(**تحليل أسس الاقتصاديات المالية**)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2003.

20- الوادي محمود حسين، عزام زكريا أحمد، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

ب- الأطروحات و الرسائل

21- بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس،2018.

22- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**"**حالة الجزائر1990/2004**"**اطروحة دكتوراه، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006 .

23- رمول حليمة، دور السياسة المالية في ظل الإصلاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية عامة، جامعة أم البواقي،2012.

24- فاطمة محفوظ، أثر السياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، مذكرة ماستر،فرع العلوم التجارية، تخصص مالية عامة، جامعة البويرة،2015 .

25- ليلى لعرابي، ججيقة مسلوب ، دور أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر، فرع العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة الجزائر، 2015.

26- محمد شريف، السياسات الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

ج- المجالات

27- عبد القادر روشو، راتول محمد، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري **(**2001-2016**)**، مجلة الإستراتيجية والتطور، العدد12، الجزائر، 2016.

تم بحمد الله

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، ما يميزها عن باقي السياسات الأخرى، وما لها من أهمية وتأثيرها في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن العجز في ميزانية أي دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته، لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته، تميزت السياسة الانفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالداخلي أو الخارجي منها.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التوازن الاقتصادي، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

Abstract:

In this study we seek to highlight the role of fiscal policy in achieving economic balance, which distinguishes it from the rest of the other policies, and its importance and impact in the political, social and economic fields through its tools of revenues and public expenditures.

The most important finding is that the deficit in the budget of any country is not a mistake in itself, but the error that accompanied the budget deficit for many years, which is the result of an economic imbalance to be addressed, the policy was characterized by spending expenditure growth and high rates and this is due to the expansion of state activity, In addition to improving indicators of economic balance both internal and external.

Keywords: fiscal policy, economic balance, public revenue, public expenditure.